المقاربة الوضعية لإشكالية اللغة

■ د سالمة صالح فرج عبدالمولى*

■ المدخل

كانتْ قضيةُ اللغةِ الشُّغلَ الشّاغلَ لِعددٍ لا بأسَ به من الفلاسفةِ المحدثين، حيثُ جاءَ بحثُهم في سياقِ سعيهم لِتأسيسِ وبناءِ فلسفةٍ جديدةٍ يكونُ بمقدُورِها تجاوزُ الفلسفةِ المدرسيةِ الَّتي اعتمدتْ على المُقاربةِ اليونانيةِ لِموضوعِ اللغةِ، ومَا ترتبَ عليها مِنْ علاقةٍ بينَها وبينَ الفكرِ، حيث تمَّ الاعتمادُ على الإرثِ الفلسفيِّ اليونانيِّ الَّذي خلفَهُ كُلٌّ مِنْ **أرسطو** وتلميذه **أفلاطون**، فقد لعب الأوَّلُ الدَّورَ الأساسَ في المُقاربةِ الوسيطةِ لِموضوعِ اللغةِ بِالاعتمادِ على تقنياتِ المنطقِ.

ولبناءِ فلسفةٍ جديدةٍ كانَ لابُدَّ مِنْ تصفيةِ الحسابِ مع الإرثِ الفلسفيّ الوسيطيَّ، من هُنا انصبَ همُّ الفلاسفةِ المُحدثينَ على البحثِ عن مُقاربةٍ فلسفيةٍ جديدةٍ لِموضوعِ اللغةِ يتمُّ بِالاعتمادِ عليها تقديمُ مُقاربةٍ جديدةٍ لِعلاقتِها بِالفكرِ.

لعبتِ الفلسفةُ الإنجليزيةُ التَّجريبيةُ الحديثةُ مُمثلةً في كُلٍّ من **جون لوك وديفد هيوم** إلى جانب الفلسفةِ الفرنسيةِ العقليةِ مُمثلةً في شخصِ **ديكارت** الدَّورَ الأهمَّ في توجيهِ الفكرِ الفلسفيّ المُعاصرِ عِنْدَ مُقاربتِهِ لِموضوعِ علاقةِ اللغةِ بِالفكرِ؛ بمعنى آخرٍ أدتِ الفلسفاتُ الحديثةُ سابقةُ الذِّكرِ دورَ المرجعيةِ الَّتي صدرتْ عَنْهَا المُقارباتُ المُعاصرةُ لِموضوعِ اللغةِ.

انطلقتِ الفلسفاتُ المُعاصرةُ عِنْدَ بحثِهَا لِموضوعِ اللغةِ مِنْ نظرياتِ الفكرِ الَّتي أسسَّها الفلاسفةُ المحدثونَ، حيثُ قاموا بِتطويرِها ـ في أحسنِ الأحوالِ ـ بِهدفِ إعادةِ استثمارِهَا في رسمِ حدودِ اللغةِ وعلاقتِها بِالفكرِ، وهو مَا سيبدو جلياً مِنْ مُقاربةِ الوضعيةِ المنطقيةِ لِهذه الإشكاليةِ.

* عضو هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة سبها

● **الوضعية المنطقية والمفهوم الحسّي للمعرفة**

تُعدُّ الوضعيةُ المنطقيةُ من أهمِّ الفلسفاتِ ومنْ أكثرِها تأثيراً في الفكرِ الفلسفيِّ المُعاصرِ، فقد كُتبتْ لها الهيمنةُ عَلَى الفضاءِ الثَّقافيِّ الغربيِّ مع بداياتِ القرنِ الماضيِّ، ولم يتمّ الخلاصُ منْ هذه الهيمنةِ إلاَّ في فترةٍ متأخرةٍ جداً، ومَعَ ذلك، مازالت هذه الفلسفةُ تحوزُ عَلَى إعجابِ الكثيرينَ.

قدمتِ الوضعيةُ المنطقيةُ مُقارباتٍ جديدةً لموضوعاتٍ فلسفيةٍ عديدةٍ كانتْ مطروحةً عَلَى السَّاحةِ الفلسفيةِ، ولعلَّ من أهمِّهَا مُقاربتها لموضوعِ اللغةِ، فقد كانت هذه القضيةُ الشُغلَ الشاغلَ لأنصارِها، وهو مَا يتضحُ من قصرِهم لِدورِ الفلسفةِ على أداءِ مُهمةِ التَّحليلِ المنطقيِّ لِلغةِ.

وجدتِ الوضعيةُ المنطقيةُ في الإرثِ الفلسفيِّ الإنجليزيِّ التَّجريبيِّ أفضلَ نقطةِ انطلاقٍ لها، يعودُ سببُ ذلك إلى أنَّ هذا الإرثَ اتخذَ منْ نجاحاتِ العلمِ نقطةَ بدايةٍ لهُ ولِلفلسفةِ الجديدةِ الّتي هدفَ إلى تأسيسِهَا، والمتعلقة ببناءِ نظريةٍ لِلمعرفةِ تعتمدُ مُنطلقاتٍ تختلفُ؛ بل وتتباينُ مَعَ المُنطلقاتِ الَّتي أُسسِّتْ عَلَيها الفلسفاتُ العقليةُ، من هُنا جاءتِ الدَّعوةُ إلى اعتمادِ الحسِّ مصدراً لِلمعرفةِ ولِلإدراكِ المعرفيِّ. تعتمدُ الوضعيةُ المنطقيةُ الإحساسَ مصدراً لِلمعرفةِ، تمشياً وانسجاماً مَعَ مرجعيتِهَا التَّجريبية الَّتي اعتمدتها، يقولُ **الحصادي** مُدلِلاً عَلَى النَّزعةِ الحسيةِ في الفلسفةِ الوضعية عند تعريفِهِ لها: ((تُعدُّ حركةُ الوضعيةِ المنطقيةِ منْ أبرزِ الحركاتِ الفلسفيةِ المُعاصرةِ إنْ لم تكُنْ أبرزَهَا عَلَى الإطلاق. ولعلَّ أهمَّ مَا يُميزُ هذه الحركةُ ويُعبِّرُ عَنْ اسهاماتِهَا الفارقة في سُمقِ المشروعِ الفلسفيِّ يتحددُّ في كونِهَا تلهجُ بالعداءِ الصَّريحِ بل المُفرطِ أحياناً لِكُلِّ مَا لا يرتدُ بشكلٍ أو بآخرٍ لأصولٍ حسيةٍ خالصةٍ))[1]. لسنا في معرضِ بيانِ قيمةِ الوضعيةِ المنطقيةِ في الفلسفةِ المُعاصرةِ، الذي سبق وتمتِ الإشارةُ إليهِ في سياقاتٍ كثيرةٍ، ما يهمُّ هو توكيدُ **الحصادي** عَلَى أنَّ الوضعيةَ تنطلقُ منْ مبدأٍ ينصُّ عَلَى أنَّ الإحساسَ هو المصدرُ الَّذي يُمكنُ التَّعويلُ عليهِ لِلحصولِ على المعرفةِ، تتضحُ النَّزعةُ الحسيةُ في الوضعيةِ منْ عدائِهَا الصَّريحَ والواضحَ لِكُلِّ ما يتعارضُ ويتخالفُ مَعَ النَّزعةِ الحسيةِ، لِهذا، لا تجدُ الوضعيةُ حرجاً في إعلانِ رفضِها وعدائِها لِلفلسفةِ المثاليةِ، الَّتي اعتمدتِ العقلَ والتّصوراتِ الذِّهنيةَ مصدراً لِلمعرفةِ، وهو ما أكدهُ الفيلسوفُ الوضعيُّ **آير** A.J. Ayer عندمَا قالَ: ((لِتكُنْ الوضعيةُ المنطقيةُ ردَّ فعلٍ لِلماضيِّ برمتِهِ، والواقعُ أنَّ أنصارَهَا كانوا يُواصِلونَ تراثاً قديماً في الفلسفةِ. عَلَى ذلِكَ فقد كانوا

ضدَّ مَا يُمكنُ تسميتَهُ بالماضيِّ الألمانيِّ، رومانسية الفكرِ الفلسفيِّ الألمانيِّ الَّتي وجدت مِنْذُ بدايةِ القرنِ التّاسعِ عشر. لقد كانوا ضدَّ أتباعِ **هيجل** أو ضدّ أتباعِهِ مِنَ المثاليينَ))[2]. يذهبُ **آير** إلى أنَّ الوضعيةَ المنطقيةَ ـ على الرُّغمِ مِنْ أنَّها مِنَ الفلسفاتِ الحادثةِ في الفكرِ الفلسفيِّ المُعاصرِ ـ لا تقفُ مِنَ الماضيِّ موقفَ الرَّافضِ أو المُنكرِ؛ بل هِيَ عَلَى العكسِ مِنْ ذلِكَ وجدتْ في التُّراثِ الفلسفيِّ الإنجليزيِّ مرجعيةً فكريةً لأطروحاتِهَا الفلسفية الجديدة، غيرَ أنَّ هذا الموقفَ مِنَ الماضيِّ لا يُمكنُ تعميمُهُ عَلَى كُلِّ الإرثِ الفلسفيِّ الغربيِّ، فعلى سبيلِ المثالِ، مالتِ الوضعيةُ المنطقيةُ إلى الجهرِ بعدائِهَا لِلفلسفةِ المثاليةِ الألمانيةِ عَلَى وجهِ الخصوصِ خاصةً مَا تعلقَ مِنْهَا بالإرثِ الفلسفيِّ **الهيجليِّ**، الَّذي اعتمدَ مُنطلقاتٍ عقلية ماورائيةً لِلمعرفةِ يصعبُ التَّثبتَ مِنْهَا ومِنْ صحتِهَا وفقَ مَا تذهبُ الوضعيةُ المنطقيةُ، لِهذا يُمكنُ القولُ بالمقدورِ التَّمييزِ بينَ موقفينِ مُختلفينِ يسودانِ الوضعيةَ المنطقيةَ مِنَ التُّراثِ الفلسفيِّ الغربيِّ، موقفٌ يتسمُ بالإيجابيةِ يميلُ إلى قبولِ شقٍ مِنَ التُّراثِ خاصةً مَا تعلق مِنْهُ بالنَّزعةِ التَّجريبيةِ، في مُقابلِ هذا الموقفِ يوجدُ موقفٌ آخرٌ تغلبُ عليهِ السِّمةُ السّلبيةُ يميلُ إلى رفضِّ التُّراثِ الفلسفيِّ العقليِّ مهما كانَ مصدرُهُ.

يؤكدُ الفيلسوفُ الوضعيُّ **هانز ريشنباخ** H. Reichenbach عَلَى اختلافِ مُنطلقاتِ الفلسفةِ المثاليةِ عَنْ مُنطلقاتِ الفلسفةِ التَّجريبيةِ، والَّذي يعودُ بدورِهِ إلى اختلافِ المُنطلقاتِ المنهجيةِ في كليهِمَا، يقولُ مُوضحاً ذلَكَ: ((المذهبُ العقليُّ اليونانيُّ يعكسُ نجاحَ الأبحاثِ الرِّياضيةِ في حضارةِ اليونانيينَ، والتَّجريبيةُ الإنجليزيةُ تُعبرُّ عَنْ انتصارِ المنهجِ التَّجريبيِّ في العلمِ الحديثِ ـ ذلك المنهجُ الَّذي يوجه أسئلةً إلى الطَّبيعةِ، ويتركُ لِلطبيعةِ مُهمةَ الإجابةِ عَنْهَا "بنعمٍ" أو "لا"))[3]. جاء المذهب العقلي تعبيراً عن نجاحات المنهج الرياضي، فمنذ بدايات الفلسفة اليونانية شهدت الرِّياضيات نجاحاتٍ معرفيةً كبيرةً بالمُقارنة بالنَّجاحات الَّتي حققتها العلوم الأُخرى، دليل ذلك مجموع النَّظريات الرِّياضية الَّتي نجح الرِّياضيون اليونانيون في تأسيسها مثال ذلك نظريتا **فيتاغورش** و**أقليدس**: ((وتمثل الرياضيات في نظر صاحب المذهب العقلاني، باستثناء قلةٍ مثل **هيجل**، الصورة المُثلى للمعرفة، فهي تُقدم الأنموذج الّذي تُشكل على أساسه المعرفة الفلسفية))[4]. وبحكم الطَّابع النَّظري للرياضيات نحا بعضُ الفلاسفة إلى تبني المنهج النَّظري الرِّياضي لتأسيس فلسفةٍ يكون بمقدورها تقديم تصورٍ للكون يكون بدقة ونسقية النَّظرية الرِّياضية، في المُقابل، اتخذت الفلسفة التّجريبية من المنهج التَّجريبي نقطة انطلاقٍ لها، استناداً إلى النَّجاحات الَّتي حققَّها هذا المنهج في سياق العلم الطبيعي، مِّما ولد الاعتقاد عند بعض الفلاسفة بإمكانية

الاعتماد عليه في بناء فلسفةٍ يكون بمقدورها تقديم مُقاربةٍ للطبيعة تكون مُتطابقةٍ مع مُقاربة العلم: ((الفلاسفة الّذين أشرنا إليهم حتّى الآن "العقليون" ينبغي ألا يُعدوا مُمثلين للفلسفة في مجموعها. فهُناك نظرةٌ مُعينةٌ تُميز فلسفتهم، تقول بوجود مجالٍ خاصٍ للمعرفة، هو المعرفة الفلسفية، يكتسبه الّذهن باستخدام قُدرةٍ مُعينةٍ، تُسمّى بالعقل، أو الحدس، أو رؤية المُثل، وأصحاب هذه المذاهب يزعمون أنّ مذاهبهم نتاجٌ لهذه القُدرة. ويعتقدون أنّها تُتيح نوعاً من المعرفة لا يستطيع العالم بلوغه؛ أعني معرفةً فوق العلمية لا تبلغها مناهج المُلاحظة الحسية والتّعميم))[5]. موقف **ريشنباخ** من الفلسفة المثالية مؤسسٌ على أرضيةٍ فلسفيةٍ صُلبةٍ، يعتمد على فهمٍ مُعينٍ لطبيعة النّشاط الفلسفي، فهو يؤمن بأنّ النّشاط الفلسفي الوحيد الّذي يُمكنُ القيامُ به لابُد وأنْ ينطلق من أسسٍ حسيةٍ يُمكن في النّهاية التثبتُ منها ومن صدقها بالاعتماد على منهج المُلاحظة والتّجربة، في المُقابل، من المُتعذر على الفلاسفة المثاليين التأكدِ من صحة مُنطلقاتهم الفلسفية، كما يتعذر عليهم التأكدِ من صحة ما يصلون إليه من تفسيراتٍ ونتائجٍ كونها تتجاوز حدود المُلاحظة الحسّية، لهذا يعدُّها بحثاً لا طائل من ورائه.

وفي الاتجاه ذاته يذهب الفيلسوف الوضعي الآخر **رادولف كارناب** Rudolf Carnap، الّذي أكد بدورهِ على وجود علاقةٍ قويةٍ بين الوضعية المنطقية والفلسفة التّجريبية الإنجليزية: ((كان الاعتقادُ السّائدُ عند فلاسفة العصور القديمة، أنّ ميدان المعرفة الحقيقي يكمن "فيما وراء الطبيعة" وأنّ هذا الميدان أعمقُ واكثرُ أهمية من أيِّ علومٍ تجريبيةٍ، وكانت مُهمة الفلاسفة في ذلك الحين، تنحصرُ في تفسيرِ الحقائقِ الميتافيزيقية. أمّا اليوم فإنّ فلاسفة العلوم لا يعتقدونَ في وجود مثل هذه الميتافيزيقا. فقد استبدلت فلسفة العلوم بفلسفة الطّبيعةِ القديمةِ، وأصبحتَ هذه الفلسفةُ الحديثةُ لا تولي اهتماماً باكتشافِ الحقائقِ والقوانين (فهي مُهمة العُلماء التّجريبيين)، ولا بِصياغةِ مفاهيمٍ ميتافيزيقيةٍ عن العالمِ))[6]. إذا كانت الفلسفة المثالية تعتقد أنّ مجال المعرفة يقعُ في حدودِ ما وراء الطّبيعةِ، وبما أنّ مجال ما وراء الطّبيعةِ مُقدسٌ قدسية موضوعة كما يذهب **أرسطو**، اعتقد أنصارُ هذه الفلسفة أنّ المعرفة العقلية أعلى شأناً من المعرفة الحسية المُقيدة بحدود الواقع المُلاحظ، لهذا السبب، تمّ تصنيفُ الأخيرةُ على أنّها معرفة تخصُّ العوامِ، وهي في النّهاية تتعارضُ مع المعرفةِ المثاليةِ معرفةُ النُخبةِ ـ في حين تقولُ الفلسفةُ التّجريبيةُ أنّ حدود المعرفةِ تتقيدُ بِحدودِ ما يُمكنُ مُلاحظتهُ، وهو مَا عبَّر عنه العلمُ الحديثُ خيرَ تعبيرٍ، لهذا لم تعد مُهمة الفلاسفة إنتاجَ المعرفة؛ بل إنّ مُهمتهم تقتصرُ على التأكدِ من صحةِ وسلامةِ ما ينتجه العلمُ من معارفٍ،

يقولُ **ريشنباخ** مُوضحاً ذلك: ((ويختلفُ منهجُ الفيلسوفِ التَّجريبي اختلافاً أساسياً عن منهجِ المذهبِ العقليِّ. فالفيلسوفُ التّجريبيُّ لا يزعمُ أنَّه كشفَ نوعاً جديداً مِنَ المعرفةِ يعجزُ العالمُ عن الوصولِ إليه، وإنَّما هو يقتصرُ على دراسةِ المعرفةِ المُستمدةِ بِالمُلاحظةِ وتحليلها، سواءٌ أكانت معرفةً علميةً أم معرفةً عاديةً. ويُحاولُ فهمَ معناها ومضموناتها. وليس يضيرُ هذا المُفكر أنْ يُسمِّي نظريةَ المعرفةِ المبنيةِ على هذا النَّحوِ معرفةً فلسفيةً، غير أنَّه يرى أنَّها مُشيدةٌ بنفسِ المناهجِ الَّتي يستخدمُهَا العُلماءُ))[7]. لا يزعم الفيلسوف التَّجريبي أنّ بمقدورِهِ الحصولَ على معرفةٍ يعجزُ العلمُ عن الوصولِ إليها مثلما يذهبُ أنصارُ المذهبِ العقليِّ، إنَّ دور الفيلسوفِ الوضعيِّ يقتصرُ على دراسة المعرفةِ الَّتي توصلَ إليها العُلماءُ بهدف التأكدِ من صحتها، وسلامتها، ومدى تقيدها والتزامها بخطواتِ المنهجِ العلميِّ؛ بمعنى آخرٍ؛ يعتمدُ الفيلسوفُ الوضعيُّ في بناءِ وتشييدِ فلسفته على المعارفِ الَّتي يتوصلُ إليها العلمُ، لهذا السَّبب، يعتقدُ أنَّ فلسفته تنسجمُ وتتطابقُ مع المعرفة العلمية، من هُنا يميلُ البعضُ إلى تسمية الوضعيةِ بالفلسفة العلميةِ، ولعلَّ من أهمِّ هؤلاء **ريشنباخ** الَّذي يحمل أحدُ كُتبه عنواناً يُشيرُ إلى هذا المعنى والمُراد هُنا كتابه "**نشأة الفلسفة العلمية**".

تمتِ الإشارةُ إلى أنَّ الوضعية المنطقية اتخذت من الإرثِ التَّجريبي الإنجليزي نقطة انطلاقٍ لها، خاصة ذاك الَّذي خلفه **جون لوك وديفد هيوم**، يقول **ريشنباخ**: ((وبظهور العلم الحديث، في حوالي عام 1600، بدأ المذهبُ التَّجريبيُّ يتخذُ شكّل نظريةٍ فلسفيةٍ إيجابيةٍ قائمةٍ على أُسسٍ متينةٍ، يُمكنُ أنْ تدخلَ في مُناقشةٍ ناجحةٍ مع المذهب العقلي. وكان العصر الحديث هو الَّذي ظهرتْ فيه أعظمُ المذاهبِ التّجريبيةِ، أعني مذهبَ **فرانسيس بيكون** "1561 ـ 1626" **وجون لوك** "1632 ـ 1704" **وديفد هيوم** "1711 ـ 1776"))[8]. يعود الفضل إلى **بيكون** Francis Bacon **ولوك وهيوم** في وضع أسس المذهب التَّجريبي في العصر الحديث، فعلى سبيل المثال، نجح **لوك وهيوم** في إعادةِ بناءِ نظريةِ الفكرِ على أسسٍ حسيةٍ صرفةٍ، ممَّا نتج عنه الاعتقادُ أنَّ المعرفةَ لا يُمكنها تجاوزَ حدود الإدراكِ الحسيِّ، يُضافُ إلى ذلك تغيرُ النَّظرةِ إلى طبيعةِ اللغة وعلاقتِها بالفكرِ: ((الوضعيةُ المُعاصرةُ ترتدُ إلى "**هيوم**" من حيثُ ارتكازها في نهايةِ التَّحليلِ على الخبرةِ الحسيةِ المُباشرةِ، وذلك حينَ يكونُ الحديثُ قائماً حول ظاهرةٍ من ظواهرِ العالمِ الخارجيِّ))[9]. يُمكنُ القولُ: إنَّ القاسمَ المُشتركَ الأوَّلَ بينَ الوضعيةِ المنطقيةِ **وهيوم** يكمنُ في اعتقادهِمَا أنَّ الإدراكَ الحسيَّ مصدرٌ أساسٌ لِلمعرفةِ.

حتَّى تتضحَ القواسمُ المُشتركةُ بين الوضعيةِ المنطقيةِ **وهيوم** يكفي التَّطرقُ إلى بحثِ

طبيعةِ المعرفةِ عِنْدَ كليهِمَا، فكلاهُما يؤمنُ أنَّ المعرفةَ الأصيلةَ ذاتُ طبيعةٍ تجريبيةٍ: ((ونستطيعُ أنْ نُسمِّي فلسفةَ النَّزعةِ التَّجريبيةِ الجديدةِ باسمِ "الفهمِ الوظيفيِّ لِلمعرفةِ"، في مُقابلِ الفهمِ المُتعاليِّ لِلمعرفةِ، وتبعاً لِهذا التَّفسيرِ لا تُشيرُ المعرفةُ إلى عالمٍ آخرٍ، وإنَّما تُقدِمُ عرضاً للأشياءِ في هذا العالمِ، بغية أداء وظيفةٍ تخدمُ غرضاً، هو التنبؤُ بالمُستقبلِ))[10]. ينسجمُ الفهمُ الوظيفيُّ لِلمعرفةِ السَّائدِ في الفلسفةِ الوضعيةِ المنطقيةِ مع الفهمِ الَّذي سبقَ وقدمهُ **هيوم** لِلمعرفة التَّجريبيةِ، فكلاهُما يسعى من وراءِ تبنيهِ لِلنزعةِ التَّجريبيةِ إلى القطيعةِ مع الفهمِ المُتعاليِّ لِلمعرفةِ، والَّذي تكرسَ مَعَ سيادةِ وهيمنةِ المفهومِ والتَّصورِ المثاليِّ لِلمعرفةِ. إنَّ وظيفة المعرفة في الفلسفةِ الوضعيةِ هِيَ التنبؤُ بالمُستقبلِ؛ ممَّا يعني أنَّ هذا التَّصورَ يتطابقُ مع طبيعةِ المعرفة العلميةِ وهو ما لا ينكرهُ الوضعيون: ((الذِّهنُ يلتقطُ من بين شتى التَّجاربِ الَتي تمرُّ بِهِ في يومٍ ما، وهجَ النَّارِ كما تراهُ العينان، ويربطُ بينَهُ وبينَ الشُّعورِ بالحرارةِ، الّذي نحسُّ بِهِ عِنْدَمَا نقتربُ مِنَ النَّارِ، وبِذلِكَ نصلُ إلى القانونِ الفيزيائيِّ القائلِ: إنَّ النَّارَ ساخنةٌ))[11].

لِكُلِّ تلك الاعتباراتِ يبدو أنَّ تأثيرَ **هيوم** في الفلسفة الوضعيةِ المنطقيةِ أشدَّ وضوحاً من تأثير أيِّ فيلسوفٍ آخرٍ، بالمُقارنةِ مثلاً مع حضورِ **كانت ولوك وليبنتز** Gottried Wilheim Leibniz، فعلى الرُّغمِ مِنْ اعترافِ الوضعيين بتأثيرِ هؤلاءِ إلا أنَّ حضورَهُم لا يُقاسُ ولا يُقارنُ بِحجمِ حضورِ **هيوم**، يقول **مور** عِنْدَ تشخيصِهِ لِعلاقةِ **هيوم** بالوضعيةِ المنطقيةِ: ((إنَّ وجهةَ نظرِهِم العامةِ تتشابهُ إلى حدٍّ كبيرٍ مع وجهةِ نظرِ **هيوم**، فهم ـ **كهيوم** ـ يُقسمونَ القضايا المُفيدةَ إلى فئتين: قضايا صورية ـ مثل قضايا المنطقِ والرِّياضياتِ ـ ذهبوا إلى كونها تحصيلاتٌ حاصلةٌ ... وقضايا واقعية يتطلبُ أنْ تكونَ قابلةً لِلتحققِ الأمبيريقيِّ))[12]. إلى جانبِ القولِ بِالإدراكِ الحسيِّ كمصدرٍ للمعرفةِ شايعتْ الوضعيةُ المنطقيةُ **هيوم** في تقسيمِهِ لِلقضايا المشروعةِ، حيثُ ذهبَ الأخيرُإلى أنَّ القضايا المشروعةَ نوعان: قضايا إخباريةٌ يُمكنُ التثبتُ مِنْهَا عبرَ مُقارنتِهَا بالوقائعِ، وقضايا تحليليةٌ تتميزُ بِصدقِهَا الدَّاخلي، فالمحمولُ فيها لا يُضيفُ أيَّ جديدٍ لِلموضوعِ بل هو يُكررُهُ، لِهذا، يُطلقُ عليها البعضُ القضايا التَّكرارية، يقولُ **زكي نجيب محمود** مُوضحاً موقفَ **هيوم** مِنَ القضايا التّحليليةِ: ((هاهُنا نُعيدُ ما جاءَ **هيوم** ليؤكدهُ، وهو أنَّ التَّفكيرَ الاستنباطيَّ وحدهُ، وإنْ يكن يُحددُّ الرَّوابطَ بينَ فكرةٍ وفكرةٍ. إلاَّ أنَّهُ لا يجاوز حدودَ الرَّأسِ إلى حيثُ العالم الواقعي، فأمورُ هذا الواقعِ يستحيلُ أنْ تدخلَ في مجالِ إدراكِنَا إلاَّ عن طريقٍ آخرٍ، هو طريقُ الحواسِّ؛ فالخبرةُ الحسِّيةُ وحدها هِيَ المصدرُ الَّذي نستقي مِنْهُ العلمَ بِالعالمِ الخارجيِّ، وبهذا القول

أصبحَ **هيوم** في طليعةِ الرُّوادِ، إنْ لم يكن الرَّائدَ الأوَّلَ بحقٍ للفلسفةِ الوضعيةِ الرَّاهنةِ))[13]. على الرُّغمِ مِنْ اعترافِهِ وإقرارِهِ بشرعيةِ القضايا التَّحليليةِ إلاَّ أنَّ **هيوم** يعولُ على القضايا الإخباريةِ للحصولِ على المعرفةِ، يعودُ السَّببُ في ذلك إلى أنَّها تتوافقُ مَعَ طريقةِ الإدراكِ الَّتي أقرَّها في نظريةِ الفكرِ الَّتي قامَ بتأسيسِهَا، فَمِنَ الوجهةِ المعرفيةِ لا يُمكنُ للقضايا التَّحليليةِ أنْ تُخبرنا أو تزودنا بمعرفةٍ جديدةٍ كونها تحصيلٌ حاصلٌ، على النقيضِ مِنْ تلك القضايا الإخباريةِ الَّتي تتضمنُ في داخلِهَا زعماً معرفياً يتجاوزُ حدودُ ما كُنا نعرفُهُ مُسبقاً، كانَ هذا الزعمُ مثارَ نقاشٍ عند **هيوم**، وظلَّ هذا النقاشُ حاضراً في الفلسفةِ الوضعيةِ المنطقيةِ عبرَ ما يُعرفُ بإشكاليةِ الزَّعمِ المعرفيِّ في المعرفةِ الاستقرائيةِ.

اعتقد **هيوم** أنَّ تصنيفَهُ السَّابقُ للقضايا تصنيفاً شاملاً، يُعددُّ القضايا المشروعة، ويُهملُ القضايا الأُخرى غير المشروعة كالقضايا الأخلاقية والميتافيزيقية: ((لقد افترضَ أنَّ هاتين الفئتين شاملتان لكُلِّ أنواعِ القضايا المُفيدةِ لِدرجةِ أنَّهُ إذا فشلتْ جملةٌ ما في التَّعبيرِ عن شيءٍ صحيحٍ أو باطلٍ صورياً وفي التَّعبيرِ عَن شيءٍ يُمكنُ اختبارهُ امبيريقياً فإنَّها لا تُعبرُ اطلاقاً عن أيَّةِ قضيةٍ))[14]. تبنتْ الوضعيةُ المنطقيةُ تصنيفَ **هيوم** للقضايا المشروعة، لهذا فقد نظرتْ للقضايا الَّتي تخرجُ عن هذا التصنيف على أنَّها قضايا خاليةً مِنَ المعنى تقعُ خارجَ نطاقِ الاهتمامِ، وستتضحُ قيمةُ هذا التَّصنيفِ عند مُعالجةِ الوضعيينَ لقضايا اللغة وعلاقتها بالواقعِ مِنْ جهةٍ والفكرِ مِنْ جهةٍ أُخرى: ((الوضعيونَ المنطقيونَ يذهبونَ أيضاً إلى أنَّ الكثيرَ مِنَ الأحاديثِ الفلسفيةِ ينتمي إلى هذه الطَّائفةِ الأخيرةِ: "الخالية من المعنى" ـ الحديث عن المُطلق، الكائنات الترانسدالتية، الجوهر مصير الإنسان. هذه أحكامٌ ميتافيزيقيةٌ، ولذا فإنَّهُ إذا شاءتْ الفلسفةُ أنْ تكونَ فرعاً معرفياً أصيلاً تعين عليها أنْ تُحرِّرَ نفسها مِنَ الميتافيزيقا))[15]. الموقفُ الوضعيُّ مِنَ القضايا الفلسفيةِ التَّقليديةِ ـ الميتافيزيقا ـ امتدادٌ للموقفِ الَّذي صاغهُ **هيوم** في معرضِ رسمِهِ وتحديدِهِ للقضايا الفلسفيةِ المشروعةِ، لهذا، تميلُ الوضعيةُ المنطقيةُ إلى رفضِ كُلِّ القضايا الَّتي تخرجُ عَنِ التَّصنيفِ السَّابقِ على اعتبارها خالية مِنَ المعنى.

يذهبُ **أير** إلى أنّ الطَّرحَ الفلسفيَّ للوضعيةِ المنطقيةِ ظلَّ حبيسَ الإرثِ الفلسفيِّ التَّجريبيِّ الذي خلفه **هيوم**: ((ورغمَ أنَّهُم لم يكونوا على درايةٍ أو اهتمامٍ بتاريخِ الفلسفةِ، فإنَّ مذهبَهُم كانَ شبيهاً بمذهبِ الفيلسوفِ الاسكتلنديِّ **ديفد هيوم** الَّذي عاشَ في القرنِ الثَّامنِ عشر. لِهذا لم تكُنْ رؤيتُهُم في هذا الخصوصِ جديدةً ولا ثوريةً. لقد كمنتْ ثوريتُهُم في الحماسِ الَّذي أبدوه، في اعتقادِهِم في أنَّ هذه الرُّؤيةَ تضعُ الفلسفةَ عَلَى اعتابِ طريقٍ جديدٍ))[16].

يعتقدُ **أير** أنَّ الوضعيةَ المنطقيةَ لم تأتِ بجديدٍ في الفلسفةِ؛ بمعنى أنَّه يرى فيها فلسفةً تقليديةً، تكمنُ جدتَها في إعادةِ إحيائِهَا وبعثِهَا لِلإرثِ التَّجريبيِّ الإنجليزيِّ، حيثُ اعتمدتْ عليهِ في بناءِ تصورِها لِعددٍ مِنَ القضايا الفلسفيةِ الهامةِ كقضيةِ العلمِ واللغةِ.

ينحو **السيد نفادي** في الاتجاهِ ذاته عِنْدَ تعريفِهِ لِلوضعيةِ المنطقيةِ، فهو يميلُ إلى الرَّبطِ بينَهَا وبينَ المذهبِ التَّجريبيِّ الَّذي تمَّ تأسيسُهُ على يدِ مجموعةٍ مِنَ الفلاسفةِ الإنجليزِ المُحدثينَ، يقولُ في معرضِ هذا التَّعريفِ: ((تُعدُّ الوضعيةُ المنطقيةُ نموذجاً مُتطوراً لِلمذهبِ التَّجريبيِّ. وقد اختارَ الوضعيونَ المناطقةَ المُصطلحَ "منطقيٌ" لكي يُوضحوا أنَّهُم معنيونَ أساساً بِالتَّحليلِ المنطقيِّ أكثرَ مِنْ إعلانِهم عَنْ أطروحاتٍ تدورُ حولَ الحقيقةِ النِّهائيةِ أو المُطلقةِ ... أمَّا مُصطلحُ "الوضعيةِ" فإنَّهُ يُنسبُ هذه الحركةَ إلى المذهبِ التَّجريبيِّ التَّقليديِّ، والمسألةُ الرَّئيسيةُ عِنْدَ التَّجريبيةِ التَّقليديةِ هِيَ التَّأكيدُ عَلَى أنَّ كُلَّ القضايا الهامةِ إنَّما تعتمدُ نظرياً على الإدراكِ الحسِّيِّ))[17]. يذهبُ **السيد نفادي** إلى أنَّ الوضعيةَ المنطقيةَ شكلٌ مطورٌ مِنْ أشكالِ المذهبِ التَّجريبيِّ؛ بمعنى آخرٍ يعتقد أنَّها امتدادٌ فلسفيٌ لِلفلسفةِ الإنجليزيةِ الحديثةِ، غير أنَّ الوضعيةَ تتميزُ عن الفلسفةِ التَّجريبيةِ بِاعتمادِها الكبيرُ عَلَى التِّقنياتِ المُستقاةِ مِنَ المنطقِ الحديثِ، ولعلَّ مِنْ أهمِهَا تقنيةُ التَّحليلِ، فالفلسفةُ بِالنِّسبةِ إليهم تُعنى بِالتَّحليلِ المنطقيِّ، ومِنْ هُنا جاءتْ الصِّفةُ المنطقيةُ الَّتي تميزتْ بِهَا هذه الفلسفةُ، أمَّا صفتها بِالوضعيةِ فقد تولدتْ فيها عَنْ اعتقادِهَا الَّذي تسربَ إليها مِنَ النَّزعةِ التّجريبيةِ والَّذي ينصُّ على أنَّ الإحساسَ مصدرُ الإدراكِ.

مِّما سبق، يُمكن الخُلاصة إلى أنَّ الوضعيةَ المنطقيةَ كانت امتداداً لِلفلسفة الإنجليزيةِ التَّجريبيةِ الَّتي أسسهَا كُلٌّ من **بيكون ولوك وهيوم**، غيرَ أنَّ حجمَ تأثيرِ هؤلاءِ لم يكنْ واحداً؛ بل اختلفَ بِاختلافِهم، في هذا السِّياقِ يُلاحظُ أنَّ حجمَ حضورِ **هيوم** تجاوزَ حجمَ حضورِ أيِّ فيلسوفٍ آخرٍ.

تبنتْ الوضعيةُ المنطقيةُ تصورَ **هيوم** لِطبيعةِ الفكرِ وطريقةِ حصولِ الأخيرِ على المعرفةِ، فعلى سبيلِ المثالِ قبلتْ الوضعيةُ المنطقيةُ المُنطلقَ الحسيَّ لِلمعرفةِ الَّذي سبق وأكدَ عليه **هيوم** في فلسفته، كما أنَّها قبلتْ تصنيفَهُ للقضايا المشروعةِ ومَا ترتبَ عليهِ مِنْ رفضٍ لِلقضايا الأُخرى الَّتي تخرجُ عَنْ دائرةِ هذا التَّصيفِ. سيلعبُ هذا التَّصبفُ دوراً هاماً في توجيه فهمِ وتصورِ الوضعيةِ المنطقيةِ لِلغةِ وعلاقتها بِالواقعِ مِنْ جهةٍ والفكرِ مِنْ جهةٍ ثانيةٍ، وهو مَا سنحاولُ بيانُهُ في الفقراتِ اللاحقةِ.

■ **الوضعية المنطقية وعلاقة اللغة بالفكر**

● **مفهوم اللغة عند الوضعيين**

احتلتْ مُشكلةُ اللغةِ حيزاً لا بأس بهِ في نصوصِ وأدبياتِ أنصارِ الفلسفةِ الوضعيةِ، حتَّى إنَّ البعضَ يذهبُ إلى وصفِها بأنَّها شكلٌ من أشكالِ الفلسفةِ اللغويةِ، غير أنَّ الأمر ليس على هذا الشَّكلِ، فإلى جانبِ قضايا اللغة عُنيت الوضعيةُ بطرحِ ومُعالجةِ قضايا فلسفيةٍ أُخرى، مثالُ القضايا المُتعلقةِ بفلسفةِ العلمِ؛ كُمشكلةِ الاستقراءِ وما يرتبطُ بها من قضايا أُخرى كقضيةِ التَّدليلِ مثلاً، كما كانَ للوضعيينَ اهتمامٌ بالقضايا الأخلاقيةِ المُرتبطةِ بالنَّشاطاتِ العلميةِ وذلكَ في معرضِ مُعالجتِهم لإشكاليةِ العلاقةِ بينَ العلمِ والتَّقنيةِ.

أشرنا سابقاً إلى أنَّ قضيةَ اللُغةِ احتلتْ رُكناً مُهماً في الوضعيةِ المنطقيةِ، على اعتبارِ مُنطلقِ هذه الفلسفةِ ينصُّ على أنَّ جُلَّ المُشكلاتِ السَّائدةِ في مجالِ الفلسفةِ نشأَ عن سوءِ استعمالِنا للغةِ، لهذا، كان الاهتمامُ باللغةِ من زاويةِ الرَّغبةِ في تفكيكِ مثلِ هذه المُشكلاتِ والَّتي في مُقدمتِهَا مُشكلةُ الميتافيزيقا.

جاءَ الموقفُ الوضعيُّ من اللغةِ امتداداً لمُوقفِهِ منْ طبيعةِ المعرفةِ والذي يجدُ مرجعيتَهُ في الفلسفةِ الإنجليزية التَّجريبية، والَّتي ستجدُ خيرَ استثمارٍ لها في نظريةِ المعنى الَّتي صاغها أنصارُ المدرسةِ الوضعيةِ، والَّذي عُرِفَ بمعيارِ التَّحقُّقِ الوضعيِّ.

قدمتِ الوضعيةُ مفهوماً للغةِ ينسجمُ ويتماشى مَعَ مُنطلقاتِها الفلسفية، صادرَ المفهومُ الوضعيُّ للغةِ في داخلِهِ على أهمِّ أُسسِ وأركانِ نظريةِ المعنى الَّتي عُنيَّ الوضعيونَ المنطقيونَ بتأسيسِهَا، وهو مَا سنُحاول بيانَهُ في الفقراتِ اللاحقةِ من هذا البحثِ.

اتخذتِ الوضعيةُ من التراثِ التَّجريبيِّ الإنجليزيِّ نقطةَ انطلاقٍ لها، فكان بمثابةِ المرجعيةِ الفلسفيةِ لها عند مُقاربتِها لِعددٍ منَ القضايا والإشكالياتِ الفلسفيةِ، ولعلَّ منْ أهمِّ نقاطِ التَّواصلِ بينَ الوضعيةِ المنطقيةِ والتَّجريبيةِ الإنجليزيةِ تصورهُمَا لمفهومِ وطبيعةِ النَّشاطِ الفلسفي، يقولُ **مور** راسماً طبيعةَ النَّشاطِ الفلسفيِّ عِنْدَ كليهمَا: ((قد يُعزى عدمُ الرِّضا عن النَّظريةِ العاطفيةِ في الأخلاقِ وعن الوضعيةِ المنطقيةِ بوجهٍ عامٍ إلى الحقيقةِ القائلةِ بأنَّ البشرَ ينزعونَ للنظرِ إلى الفلسفةِ بوصفِهَا المُرشدَ للسبيلِ الأمثلِ للعيشِ. عِنْدَمَا يتمُّ إنكارُ هذه الوظيفةَ المُناطةَ بها وعندما يُنكر مُجردُ احتمالِ قُدرتِهَا على النَّفاذِ في حجابِ المظهرِ وعلى استقصاءِ أعماقِ الواقعِ المُستترةِ، يشعرونَ بأنَّها قد أضحتْ تافهةً. مَا الَّذي يبقى إذا كانَ هذا المشروعُ المُبجلُ طيلة الدَّهرِ مُجردَ هُراءٍ؟ كما يقولُ "**رامزي**"

"يتعينُ أنْ يكونَ لِلفلسفةِ ثمةَ جدوى، وينبغي علينا أنْ نحملهَا محملَ الجدِ"))[18]. يعتقدُ **مور** أنَّ المدرسةَ الوضعيةَ تبنتِ مفهومَ الفلسفةِ الَّذي نجحتِ التّجريبيةُ الإنجليزيةُ في تكريسِهِ، فالوضعيةُ تنطلقُ مِن فرضيةٍ تنصُّ على أنّهُ مِنِ المُتعذرِ عَلَى الفلسفةِ أنْ تتجاوزَ حدودَ الواقعِ؛ ممّا يعني عدمَ قُدرتِهَا عَلَى الدُّخولِ إلى عالمِ مَا وراءِ الحواسِ، يعودُ السَّببُ في ذلك إلى قصورِ أدواتِ الإدراكِ البشريةِ عَنْ معرفةِ مَا يوجدُ إنْ كانَ هُناكَ مَا يوجدُ بِحسبِ زعمِهِم خلفَ الظَّاهرِ، هذا الموقفُ سبقَ وأكد عَليهِ كُلٌّ مِنْ **جون لوك وديفد هيوم**.

ترتبَ عَلَى الموقفِ الوضعيِّ مِنْ طبيعةِ النَّشاطِ الفلسفيِّ مواقفُ أُخرى تتعلقُ بِعددٍ مِنَ القضايا الأُخرى، كموقفِ الفلسفةِ مِنَ الواقعِ، فالوضعيةُ تُعنى وتهتمُ بِدراسةِ طريقةِ مُقاربةِ البشرِ لِواقعِهِم بِهدفِ التأكدِ مِنْ صحةِ وسلامةِ هذه المُقاربةِ، وبمَا أنَّ البشرَ يُبلغونَ عَنْ مواقفِهم بِالاعتمادِ على اللغةِ وقُدراتِهم اللسانيةَ فرضَ هذا الاهتمامُ عَلَى الوضعيةِ الولوجَ إلى مجالِ فلسفةِ اللغةِ، يقولُ **أير** مُوضحاً هذا الأمرَ: ((تمَّ رؤية الفلسفةِ كموضوعٍ ذي رتبةٍ ثانيةٍ. مواضيعُ الرُّتبةُ الأولى تتحدثُ عَنِ العالمِ، أمَّا مواضيعُ الرَّتبةِ الثَّانيةِ فتتحدثُ عَنْ حديثًا عَنِ العالمِ. لقد أصبحتِ الفلسفةُ ـ حسبَ تعبيرِ **جلبرت رايل** ـ "كلاماً عَنِ الكلامِ"))[19]. يُمكنُ تلخيصُ تصورِ **أير** لِطبيعةِ النَّشاطِ الفلسفيِ الوضعيِّ بأنَّهُ كلامٌ عَنْ كلامٍ، فالوضعيةُ لا تُقاربُ قضايا الواقعِ بِشكلٍ مُباشرٍ بل هي تُقاربهُ عبرَ نافذةِ النشاطاتِ الإنسانيةِ الأُخرى كالنَّشاطِ العلميِّ مثلاً، فالعلمُ والعُلماءُ يتحدثونَ عَنِ الواقعِ في صورةِ قضايا علميةٍ تكونُ موضعَ عنايةٍ واهتمامٍ مِنْ قبلِ فلاسفةِ الوضعيةِ المنطقيةِ: ((إنَّ جزءاً كبيراً من الفلسفةِ معنيٌ باللغةِ، طالما أنَّا تُميز بينَ مُختلفِ أنواعِ المنطوقاتِ وتُحللُّ أنماطاً بعينِهَا مِنَ التَّعبيراتِ. لن اعتذرَ عَنْ قيامِ الفلسفةِ بذلِكَ، ولكنَّ التَّمييزَ بينَ "ما هو عَنِ العالمِ" و"ما هو عَنِ اللغةِ" ليسَ حاسماً إطلاقاً، ذلك أنَّ العالمَ هو العالمُ كمَا نصفَهُ وكمَا نجدَهُ في نسقِ مفاهيمِنَا))[20]. ينتهي الموقفُ الوضعيُّ الّذي يُعبرُ عَنْهُ **أير** إلى أنَّ كُلَّ أسئلتنا عَنِ العالمِ هِيَ أسئلةٌ لغويةٌ بِالضَّرورةِ، كمَا أنَّ إجابتَنَا عنها تتمُّ عبرَ اللغةِ، لهذا، لن يكونَ هُناكَ مفرٌ مِنَ الانفتاحِ عَلَى مجالِ فلسفةِ اللغةِ، ولكن هذه المرةَ لِتحقيقِ أهدافٍ مُغايرةٍ لِتلك الَّتي درجَ فلاسفةُ اللغةِ الآخرونَ عَلَى تحقيقِهَا، فالهدفُ عِنْدَ الوضعيينَ هو البحثُ عن طريقةٍ مُثلى تُمكنُهُم مِنَ التَّعبيرِ عَنْ أفكارِهِم دونَ أنْ ينتجَ عنها سياقاتٌ لغويةٌ خاليةٌ مِنَ المعنى.

يُضاف إلى ذلك، اهتمتِ الوضعيةُ بِدراسةِ إشكاليةِ اللغةِ العاديةِ أو الطَّبيعيةِ، فمن المُتعذرِ مُعالجةُ قضايا اللغةِ دونَ التَّطرقِ إلى دراسةِ هذه المُشكلةِ، خاصةً أنَّ بعضَ

الوضعيينَ ذهبوا إلى تبني الطَّرحَ القائلَ أنَّ المشاكلَ الفلسفيةَ تنشأُ عن سوءِ استخدامِ اللغةِ العاديةِ، يقولُ **الحصادي** شارحاً ومُوضحاً هذا الموقفَ: ((من هذا المُنطلقِ سادتْ نغمةٌ بينَ بعضِ أنصارِ المذهبِ الوضعيِّ تؤكدُ على قصورِ اللغاتِ الطَّبيعيةِ على المستوى المنطقيِّ، على اعتبارِ أنَّها تسمحُ بصياغةِ مُتتابعاتٍ كلاميةٍ تخلو مِنْ أيِّ معنى دونَ أنْ تخرقَ أيَّة قواعدٍ نحويةٍ))[21]. تسمحُ اللغةُ العاديةُ بتكوينِ سياقاتٍ لغويةٍ كلاميةٍ تخلو مِنَ المعنى، يعودُ السَّببُ في ذلكَ إلى طبيعةِ القواعدِ الَّتي تمَّ بالرُّكونِ إليها تركيبُ مثلِ هذه السِّياقاتِ الكلاميةِ، ففي هذه الحالةِ يتمُّ الاحتكامُ إلى قواعدِ النَّحوِ الَّتي تعجزُ في النِّهايةِ عَنِ الحيلولةِ دونَ تكوينِها عَلَى اعتبارِ أنَّ النَّحوَ يهتمُ بشكلِ السِّياقِ دونَ محتواه، لهذا، ولِتجاوزِ هذا الإشكالِ النَّاشئِ عَنْ سوءِ استعمالِ اللغةِ العاديةِ كانَ لابُدَّ مِنْ اعتمادِ معيارٍ آخرٍ يكونُ بمقدورِهِ ضبطَ محتوى السِّياقاتِ بحيثُ يحولُ دونَ إنتاجِ كلامٍ خالٍ مِنَ المعنى.

عَلَى الرُّغمِ مِنَ المكانةِ الَّتي تحتلُها اللغةُ في الفلسفةِ الوضعيةِ إلا أنَّه بالكادِ نجدُ تعريفاً لهَا عِنْدَ الوضعيينَ، فهم يدرسونَ اللغةَ كمَا يدرسُ عُلماءُ الفيزياءِ (الطَّبيعةِ) دونَ العنايةِ بتعريفِها، حيثُ ينظرونَ إليها عَلَى أنَّها مجموعةٌ مِنَ الظَّواهرِ المُتتابعةِ، كذلكَ هو الأمرُ مَعَ الوضعيينَ عِنْدَ اهتمامِهم باللغةِ، فهيَ الأُخرى مُجردُ مُتتابعاتٍ كلاميةٍ تُدرسُ بهدفِ التأكدِ مِنْ صحتِهَا أو للتخلصِ مِنْهَا في حالِ خلوِها مِنَ المعنى، هذا الموقفُ مِنَ اللغةِ هو امتدادٌ لموقفِ الوضعيينَ مِنَ العلمِ والَّذي يغلبُ عَلَيهِ الافتتانُ، يقولُ **ريشنباخ** مُوضحاً علاقةَ الوضعيةِ المنطقيةِ بالعلمِ: ((الحقُّ أنّ تاريخَ العلمِ في القرنِ التّاسعِ عشر يضعُ أمامَ أنظارِ الفيلسوفِ آفاقاً هائلةً. ذلكَ لأنّهُ يجمعُ، إلى وفرةِ الكشوفِ الفنيةِ، تحليلاً منطقياً زاخراً، وقد نشأتْ عَلَى العلمِ الجديدِ فلسفةٌ جديدةٌ، هذه الفلسفةُ الجديدةُ بدأتْ بوصفِهَا ناتجاً ثانوياً للبحثِ العلميِّ، ذلكَ لأنّ العالمَ الرِّياضيَّ أو الفيزيائيَّ أو البيولوجيَّ الَّذي كان يُريدُ حلَّ المُشكلاتِ الفنيةِ لِعلمِهِ، كان يجدُ نفسَهُ عاجزاً عَنِ الاهتداءِ إلى حلٍّ ما لم يُجبْ أوَّلاً عَنْ أسئلةٍ فلسفيةٍ مُعينةٍ تتميزُ بطابعٍ أعمٍ))[22]. نشأتِ الفلسفةُ الجديدةُ ـ الوضعيةُ المنطقيةُ ـ بسببِ عجزِ العُلماءِ عن مُقاربةِ بعضِ القضايا، فهم ولإنغماسِهم في قضايا تخصُّصِهم لا يملكونَ الوقتَ الكافيَّ لمُقاربتِها، كمَا أنَّهُم لا يملكونَ التَّقنياتِ المُلائمةَ لإنجازِ هذه المُقاربةِ، خاصةً وأنَّها تقعُ خارجُ دائرةِ اهتماماتِهم، لِهذا، تُركَ أمرُ العنايةِ بها إلى فلاسفةِ الفلسفةِ الجديدةِ. يتعلقُ جُلُّ هذه القضايا باللغةِ، على أساسِ أنَّ العُلماءَ يُعبرُونَ عَنْ مواقفِهم في صورةِ قضايا لغويةٍ، فإذا أرادَ الفيلسوفُ الوضعيُّ فهمَ وتحليلَ هذه القضايا لن يجدَ أفضلَ مِنَ الطّريقةِ العلميةِ: ((ولم تظهر فئةٌ جديدةٌ مِنَ الفلاسفةِ، دُربَ

أفرادُها عَلَى الأساليبِ الفنيةِ لِلعلمِ، وضمنها الرِّياضياتُ، وركزوا جهودَهُم في التّحليلِ الفلسفيِّ، إلاَّ في جيلِنَا هذا. فقد أدركَ هؤلاءِ أنَّهُ لا مفرَّ مِنْ توزيعِ العملِ، وأنَّ البحثَ العلميَّ لا يتركُ لِلمرءِ وقتاً يكفيه لِلقيامِ بِأعمالِ التَّحليلِ المنطقيِّ، وأنَّ التّحليلَ المنطقيَّ، من ناحيتِهِ، يقتضي تركيزاً لا يبقى مَعَهُ وقتٌ لِلعملِ العلميِّ ـ بل إنَّهُ تركيزٌ قد يعوقُ القُدرةَ الإبداعيةَ العمليةَ، لأنَّهُ يهدفُ إلى الإيضاحِ لا إلى الكشفِ، وكان فيلسوفُ العلمِ المُحترفِ هو نتاجُ هذا التَطورِ))[23]. تنسجمُ روحُ الوضعيةِ المنطقيةِ مَعَ الرُّوحِ العلميةِ الجديدةِ، فإذا كانَ هدفُ العالمِ مِنْ دراسةِ الطَّبيعةِ الكشفُ عَنِ القوانينَ الَّتي تتحكمُ في سيرِ ظواهِرِهَا كذلِكَ هو الأمرُ مَعَ فلاسفةِ الوضعيةِ المنطقيةِ الَّذين يهتمونَ بِدراسةِ اللغةِ بِهدفِ إيضاحِ كلامِ العُلماءِ والكشفِ عَنْ جوانبِ الخللِ فيهِ.

لا يُمكنُ أنْ يتحدَّدَ مفهومُ اللغةِ دونَ رسمِ طبيعتِهَا، وفي هذا السِّياقِ يذهبُ **ريشنباخ** إلى التأكدِ على أنَّ طبيعتَها امتدادٌ لِلبعدِ الإنسانيِّ الماديِّ والجسديِّ: ((إنَّ البشرَ أشياءٌ ضمنَ سائرِ الأشياءِ الطَّبيعيةِ، وهُم يتأثرونَ بِالأشياءِ الأُخرى، بِتوسطِ أعضائِهم الحسية، هذا التأثرُ يُحدِثُ أنواعاً شتى مِنْ ردودِ الأفعالِ في الجسمِ البشري، أهمها ردُّ الفعلِ اللغويِّ، أي تكوينُ نسقٍ مِنَ العلاماتِ، وقد تكونُ العلاماتُ منطوقةً أو مكتوبةً، وعلى الرُّغمِ مِنْ أنَّ الشَّكلَ المكتوبَ قد يكونُ اقلَّ أهميةٍ بِالنِّسبةِ إلى أغراضِ الحياةِ مِنَ الشَّكلِ المنطوقِ، فإنَّهُ أرفع مِنْهُ مِنْ حيثُ إنَّهُ يخضعُ لِنظامٍ مِنَ القواعدِ أدق، ويكشفُ بمزيدٍ مِنَ الإحكامِ عَنْ مضمونِ المعرفةِ لِلغةِ))[24]. يجدُ الموقفُ الوضعيُّ السَّابقُ من طبيعةِ اللغةِ تبريرَهُ في مُنطلقاتِ الفلسفةِ الوضعيةِ، الَّتي تتخذُ مِنَ الإرثِ التَّجريبِّي الإنجليزيِّ نقطةَ انطلاقٍ لها، لهذا، ليسَ مُستغرباً أنْ تنظرَ لِلغةِ مِنْ زاويةِ هذه المرجعيةِ، فاللغةُ في النِّهايةِ شكلٌ من أشكالِ التَّعبيرِ الجسديِّ الَّذي يُمكنُ مُقاربته بِتقنياتٍ شبيهةٍ بالتَّقنياتِ الَّتي يُقاربُ بها العُلماءُ الطَّبيعةَ، فعلى سبيلِ المثالِ، ينظرُ الوضعيونَ لِلغةِ على انَّها ردَّ فعلٍ جسدٍ يصدرُ عَنِ الإنسانِ عِنْدَ تعرضِهِ لِمؤثراتٍ خارجيةٍ، يأخذُ ردَّ الفعلِ هذا صوراً مُتعددةً ففي بعضِ الأحيانِ يكونُ منطوقاً وفي أحيانٍ أُخرى يكونُ مكتوباً، ولِكُلٍّ مِنْهَا طريقة مُقاربةٍ تختلفُ عَنِ الأُخرى، غيرَ أنّ مَا يهم هو أنَّ الوضعيينَ ينظرونَ لِلغةِ عَلَى أنَّها تحملُ مضموناً معرفياً:_((فما هو هذا المضمونُ المعرفيُّ؟ إنَّهُ ليسَ شيئاً يُضافُ إلى نسقِ العلاماتِ، وإنَّما هو خاصيةٌ لِنظامِ العلاماتِ، فالعلاماتُ أشياءٌ فيزيائيةٌ، كخطوطِ المدادِ عَلَى الورقِ، أو الموجاتِ الصَّوتيةِ، تُستخدمُ في علاقةِ تناظرٍ مَعَ أشياءٍ فيزيائيةٍ أُخرى، وهذا التَّناظرُ الَّذي لا يرتكزُ عَلَى أيِّ تشابهٍ، مبنيٌ عَلَى اصطلاحٍ، مثالُ ذلِكَ أنَّ لفظَ "البيتِ" يُناظرُ

البيتَ، ولفظَ "أحمرٍ" يُناظرُ صفةَ الاحمرارِ، وتتجمعُ العلاماتُ عَلَى نحوٍ مِنْ شأنِهِ أنْ تكونَ تجمعاتٍ مُعينةً لهَا، تُسمَّى الجملَ، مُناظرةً لحالاتٍ واقعةٍ في العالمِ الفيزيائيِّ))[25]. الاعتقادُ أنَّ اللغةَ تحملُ شحنةً معرفيةً يعني مِنْ ضمنِ مَا يعنيه إمكانيةَ دراستِها بالطَّريقةِ ذاتِها الَّتي تُدرسُ بها المعرفةُ العلميةُ. فبمَا أنَّ اللغةَ عبارةٌ عَنْ علاماتٍ؛ صوتيةٍ أو مكتوبةٍ، تتظافرُ فيما بينَهَا بحيثُ ينتجُ عَنْهُا معرفةٌ في صورةِ معنى يُمكنُ التأكدِ مِنْ صحتِهِ أو عدمِ صحتِهِ بطريقةٍ موضوعيةٍ تُعرفُ بطريقةِ التَّحقُّقِ مِنَ المعنى.

انعكسَ التَّصورُ السَّابقُ لِطبيعةِ اللغةِ عَلَى المفهومِ الوضعيِّ لِلغةِ، والَّذي ظلَّ يؤكدُ عَلَى طابعِها الواقعي، فعلى سبيلِ المثالِ، يذهبُ **آير** عِنْدَ تعريفِهِ لِلغةِ إلى الرَّبطِ بينَهَا وبينَ الواقعِ: ((اللغةُ عِنْدَهُ كمَا عِنْدَ الكثيرِ مِنَ الوضعيينَ، أشبَهَ مَا تكونُ بالنَّافذةِ نُطلُّ عبرَهَا عَلَى خبراتِ الحسِّ الَّتي تُطلُّ بِنَا بدورِهَا عَلَى عالمِ الواقعِ، العالمُ الوحيدُ الَّذي يتسنى لِلبشرِ الحديثُ عَنْهُ))[26]. يُعرفُ **أير** اللغةَ عَلَى أنَّها صلةُ الوصلِ بينَنا وبينَ الواقعِ، فهي تُمكِّنُنا مِنَ التَّعبيرِ عَنْ خبراتِنَا ومداركِنا الحسِّية في صورةِ قضايا يُمكنُ التَّثبتُ مِنْ صحتِهَا، وهذه الأخيرةُ ـ القضايا ـ تعكسُ الواقعَ في صورةِ مُفرداتٍ لغويةٍ، لِهذا، لا مناصَ بِحسبِ ما يرى الوضعيونَ مِنَ الاستعانةِ باللغةِ عِنْدَ القيامِ بنشاطِنَا الإدراكي.

تأسيساً على ما سبق نخلصُ إلى أنَّ الموقفَ الوضعيَّ مِنَ اللغةِ جاءَ مُنسجماً مَعَ مُنطلقاتِه الفلسفيةِ الَّتي اتخذتْ مِنَ الإرثِ الإنجليزي التَّجريبيِّ مرجعيةً فلسفيةً لهَا، أثرتْ هذهِ المرجعيةُ في رسمِ الوضعيةِ المنطقيةِ لِطبيعةِ اللغةِ ومفهومِهَا.

يعتقدُ الوضعيونَ أنَّ طبيعةَ اللغةِ امتدادٌ لِلطبيعةِ الماديةِ لِلإنسانِ، فاللغةُ تصدرُ عَلَى أنَّها ردّ فعلٍ عَلَى المؤثراتِ الحسيةِ الخارجيةِ الَّتي يتعرضُ لهَا الإنسانُ، فتأتي ردودُ الفعلِ عَلَى شكلِ منطوقاتٍ صوتيةٍ أو كتابيةٍ.

أمَّا ما يتعلقُ بمفهومِ اللغةِ عِنْدَ الوضعيينَ فعلى الرُّغمِ مِنْ خلوِ كتاباتِهم مِنْ تعريفاتٍ واضحةٍ لِلغةِ، إلاَّ أنَّهُ يُمكنُ القولُ إنَّ مفهومهم لها ينسجمُ هو الآخرُ مَعَ مُنطلقاتِهم الفلسفية، فاللغةُ عِنْدَهُم عبارةٌ عَنْ صلةِ الوصلِ الَّتي تربطُنَا بالواقعِ، الَّذي يتمُّ التَّعبيرُ عَنْهُ في صورةِ قضايا لغويةٍ يُمكنُ التَّثبتُ مِنْ صحتِهَا عبرَ نظريةِ المعنى الَّتي تربطُ بينَ الفكرِ واللغةِ.

. نظريةُ المعنى وعلاقةُ اللغةِ بالفكرِ

نُعنى في هذا الجزءِ مِنَ الدِّراسةِ بنظريةِ المعنى في الفلسفةِ الوضعيةِ، فمِنْ خلالها يتضحُ تصورُ الوضعيينَ لِطبيعةِ اللغةِ وعلاقتِها بالفكرِ، وفي هذا السِّياق لزمت الإشارة

إلى وجودِ تصوراتٍ وضعيةٍ عديدةٍ لِمفهوم المعنى، لِهذا، سنحاولُ التّركيزَ عَلَى القواسمِ المُشتركةِ الَّتي تجمعُ الوضعيينَ، والَّتي يُمكن وصفها عَلَى أنَّها الرَّكائزُ الأساسيةُ لِنظريةِ المعنى الوضعيةِ.

أشرنا سابقاً إلى أنَّ الفلسفةَ الوضعيةَ تأثرت بِنجاحاتِ العلمِ الطَّبيعيِّ الَّذي تمكنَ مِنْ حلِّ كثيرٍ مِنَ القضايا الَّتي استعصى حلُّها عَلَى الفلسفةِ لأكثرِ مِنْ عشرينَ قرنًا، فقد قامتِ الفلسفةُ بِتقديمِ تصوراتٍ يغلبُ عَلَيهَا طابعُ الغموضِ وعدمُ الوضوحِ، في المُقابلِ، تمكنَ العلمُ مِنْ تقديمِ حلولٍ لها وبلغةٍ مفهومةٍ يُمكنُ التأكدِ مِنْ صحتِهَا: ((ولغةُ العلمِ، كمَا يُفسِّرُهَا **كارناب**، هِي تِلكَ اللغةُ المُلائمةُ نظرياً، أعني اللغةَ الَّتي يُمكنُ أنْ يُقالَ فِيهَا كُلُّ شيءٍ قابلٍ لِلقولِ، ويستبعدونَ مِنْ قضاياها اللغوَ، أي كُلِّ مَا ليسَ لهُ معنى))[27]. لِتتجاوز الفلسفةُ هذه الإشكاليةَ كانَ لابُدَّ لهَا مِنْ إعادةِ رسمِ طبيعةِ نشاطِها والقضايا الَّتي تُعنى ببحثِهَا، لِهذا، تمَّ التَّوافقُ عَلَى أنْ يقتصرَ دورُهَا عَلَى مُراجعةِ لغةِ العُلماءِ للتأكدِ مِنْ التزامِهَا بِشروطِ نظريةِ المعنى الجديدةِ؛ مِّما ترتبَ عَليه تبعيةُ النَّشاطِ الفلسفيِّ لِلخطابِ العلميِّ، يقولُ **كارناب**: ((لقد مكنَ تطورُ المنطقِ الحديثِ مِنْ طرحِ إجابةٍ جديدةٍ ودقيقةٍ لِلسؤالِ المُتعلقِ بمصداقيةِ ومشروعيةِ الميتافيزيقا. فلقد أفضتْ أبحاثُ المنطقِ التَّطبيقيِّ "نظريةُ المعرفةِ" الَّتي تهدفُ - بِاتباعِ سبيلِ التَّحليلِ المنطقيِّ - إلى توضيحِ المحتوى المعرفيِّ الكامنِ في القضايا العلميةِ ومِنْ ثمَّ توضيحُ الحدودِ الواردةِ فِيهَا، أقولُ إنَّ هذه الأبحاثِ قد أفضتْ إلى نتيجةٍ إيجابيةٍ وأُخرى سلبيةٍ. النَّتيجةُ الإيجابيةُ تمَّ تطبيقُهَا في مجالِ العلمِ الامبيريقيِّ حيثُ وُضِّحتْ مُختلفَ المفاهيمِ في مُختلفِ فروعِ العلمِ))[28]. تنتهي نظريةُ المعنى الوضعيةِ إلى بسطِ طبيعةِ النَّشاطِ العلميِّ إلى حدِّ اعتبارِهَا معياراً تُقاسُ عَليهِ شرعيةُ المجالاتِ الأُخرى، فعَلَى سبيلِ المثالِ، ينتهي معيارُ التّحليلِ المنطقيِّ إلى الاعترافِ بِشرعيةِ القضايا العلميةِ عَلَى أساسِ أنَّهَا تتضمنُ محتوى ومعنى يُمكنُ التَّثبتُ مِنْهُ واقعياً، في المُقابلِ، تعجزُ قضايا الميتافيزيقا عَنِ الالتزامِ بِقواعدِ المعنى لِهذا عُدتْ قضايا خاليةً مِنَ المعنى.

يبدو الانسياقُ وراءَ الأنموذجِ العلميِّ واضحاً مِنْ حرصِ الوضعيينَ عَلَى ضرورةِ الاهتمامِ بِالمُشكلاتِ العلميةِ، واعتبارها مُشكلاتٍ حقيقيةٍ يُمكنُ فصلُ القولِ فيها: ((سنقومُ أخيراً بِالتَّمييزِ بينَ نوعينِ مِنَ القوانينِ - امبيريقةٌ (تجريبيةٌ)، ونظريةٌ. تُعدُّ القوانينَ الَّتي ذكرتها في الحالِ، مِنَ النَّوعِ البسيطِ الَّذي يُسمَّى عادةً "تعميماتٍ امبيريقيةً" أو "قوانينَ امبيريقيةً"، وهِيَ بسيطةٌ لأنَّهَا تتكلمُ عَنْ خواصٍ مثلَ اللونِ الأسودِ أو الخواصِ المغناطيسيةِ لِقطعةِ حديدٍ، وهِيَ تِلكَ الخواصُ الَّتي يُمكنُ أنْ نُلاحظُها بِشكلٍ مُباشرٍ. وقانون التَّمدُّدِ

الحراريِّ، عَلَى سبيلِ المثالِ تعميمٌ مبنيٌ عَلَى عدَّةِ مُلاحظاتٍ مُباشرةٍ لأجسامٍ تتمدَّدُ بالتّسخين))[29]. عَلَى بساطةِ هذه الوظيفةِ ـ في ظاهرِها ـ إلاَّ أنَّهَا تؤكدُ عَلَى مقدارِ درجةِ حرصِ الوضعيينَ عَلَى الانخراطِ في مُعالجةِ أمثالِ هذه القضايا، فَعَلى سبيلِ المثالِ، حاولَ **كارناب** في نصِّهِ السَّابق التَّمييزَ بينَ نوعينِ منَ القوانينَ العلميةِ منْ حيثُ المفهومِ والمعنى، مفهومٌ أوَّلٌ يُعرَفُ باسمِ القوانينَ التَّجريبيةِ يتميزُ بخاصيةِ إمكانِ الاختبارِ المُباشرِ، ومفهومٌ ثان يُعرَفُ بالقوانينَ النَّظريةِ، يتميزُ هذا النَّوعُ بصعوبةِ إخضاعِهِ للتجريبِ المُباشرِ: ((وعَلَى العكسِ منْ ذلكَ القوانين النَّظرية فهَي مفاهيمٌ غير قابلةٍ للمُلاحظةِ كالجُسيماتِ الأوليةِ والمجالاتِ الكهرومغناطيسيةِ الَّتي ينبغي التّعاملُ مَعَهَا بالقوانينَ النَّظريةِ))[30]. لهذا السَّببِ تمَّ الاقتصارُ عَلَى اختبارِ المُترتباتِ اللازمةِ عَنْ هذه النَّظريةِ وهو مَا يُطلقُ عَلَيهِ الوضعيونَ الاختبارَ غير المُباشرِ، منْ كُلِّ ذلكَ يُمكنُ الخُلاصةُ إلى أنَّ الفرقَ بينَ النَّوعينِ السَّابقينِ منَ القوانينَ يعودُ إلى اختلافٍ في المعنى والَّذي يعودُ بدورِهِ إلى اختلافٍ في درجةِ المحتوى الواقعيِّ.

يتضحُ حجمُ المحتوى الواقعيِّ في الوضعيةِ المنطقيةِ منْ التَّسميةِ ذاتها، يقولُ **زكي نجيب محمود** عنْدَ تعريفِهِ للوضعيةِ المنطقيةِ: ((سُميتْ هذه الحركةُ الفلسفيةُ المُعاصرةُ بهذا الاسمِ لأنَّ أنصارَهَا "وضعيونَ" بمعنى أنَّهُم ـ كالعُلماءِ ـ يُريدونَ للإنسانِ أنْ يقفَ بفكرِهِ عنْدَ الحدودِ الَّتي يستطيعُ عندهَا أنْ يُقيمَ علمَهُ عَلَى تجاربِهِ وخبرتِهِ، وأنْ يُثبتَ صدقَ أقوالِهِ اثباتاً يستندُ إلى المُلاحظةِ الحسيةِ، وإذن فلا يجوزُ لهُ أنْ يُجاوزَ بشطحاتِهِ التَّأملية هذه الحدود، بحيث يزعمُ مَا ليسَ في وسعِهِ أنْ يستندَ فيهِ إلى الخبرةِ الحسية))[31]. تُعبرُ صفةُ الوضعيةِ عَنْ البعدِ الواقعيِّ في هذه الفلسفةِ، فهي تُشيرُ إلى الرَّغبةِ في أنْ يتوقفَ البحثُ الفلسفيُّ عَنْ حدودِ الإدراكِ الحسيِّ، بحيث تكونُ المُلاحظةُ والتَّجربةُ المعيارين المُناسبين للتثبتِ منْ صحةِ مَا نقولُ أو مَا نزعمُ منْ معارفٍ، وبإمعانِ النَّظرِ نُلاحظُ أنَّ هذه الرؤيةَ مُستقاةٌ أو مُتأثرةٌ بالرُّؤيةِ الغالبةِ عَلَى الخطابِ العلميِّ.

يذهبُ الوضعيونَ إلى الاعترافِ بأنَّ دقةِ العلمِ مُتولدةٌ عَنْ خصائصِهِ المنهجية، الَّتي تؤمنُ وتؤكدُ عَلَى المحتوى الواقعيِّ الماديِّ لموضوعاتِهِ، يقولُ **كارناب** في معرضِ تعريفِهِ بالعلمِ: ((يبدأُ العلمُ بمُلاحظاتٍ مُباشرةٍ لوقائعٍ مُفردةٍ، ولا شيء آخر يُمكنُ مُلاحظتَهُ. بالتَّأكيدِ لا يُمكنُ مُلاحظةُ الانتظامِ بشكلٍ مُباشرٍ، وإنَّمَا يتمُّ اكتشافُ الانتظاماتِ عنْدَمَا نقومُ بمُقارنةِ العديدِ منَ المُلاحظاتِ الواحدةِ بالأُخرى. يتمُّ التَّعبيرُ عَنْ مثلِ هذه الانتظاماتِ بقضايا تُسمى "قوانيناً"))[32]. يقومُ العلمُ بدراسةِ الموضوعاتِ والظَّواهرِ الَّتي تتسمُ بالاضطرادِ،

بحيثُ يكونُ بمقدورِ العُلماءِ رصدُهَا وتشخيصُ القانونِ المُتحكمِ في تسييرِها، وعادةً مَا يتمُّ التّعبيرُ عَنْ هَذه القوانينَ في صورةِ قضايا واضحةِ المعنى وبعيدةً عن الغموضِ.

يُقرُّ الوضعيونَ ـ في سياقِ الدِّفاعِ عَنْ قيمةِ القوانينَ العلميةِ ـ أنَّ قوانينَ العلمِ تتسمُ بالنِّسبيةِ، فصدقها قد يتغيرُ بتغيرِ الزَّمانِ والمكانِ، فما كانَ بالأمسِ صادقاً ـ **بطليموس** ـ أصبحَ اليومِ ماضياً تمَّ تجاوزه، في المُقابلِ، تظلُّ قوانينُ المنطقِ مُحافظةً عَلَى صدقِهَا بغضِ النَّظرِ عَنِ التَّغيراتِ والتَّبدلاتِ الَّتي تلحقُ الزَّمانَ والمكانَ: ((العالمُ الواقعيُّ هو ذلكَ العالمُ الَّذي يتغيرُ باستمرارٍ. فنحن عَلَى يقينٍ مِنْ أنَّ أكثرَ القوانين أساسيةٌ في الفيزياءِ تختلفُ قليلاً مِنْ قرنٍ إلى آخرٍ. ولكن مثلَ هذه التَّعبيراتِ لا يُمكنُهَا أنْ تُحطمَ أبداً صدقَ قانونٍ منطقيٍ واحدٍ، مَهْمَا كانت درجة تأثيرها))[33]. تكونُ القوانينُ العلميةُ عُرضةً للتغيرِ والتَّبدلِ بسببِ محتواها الواقعي المُتغيرُ والمُتبدلُ، في حين أنَّ قوانينَ المنطقِ خاليةٌ مِنَ المحتوى الواقعيِّ، عَلَى اعتبار أنَّها قوانين نظرية؛ ممّا يعني أنَّ الفرقَ بينهُما فرقٌ في المعنى ودرجة المحتوى الواقعي، وهو ما سيتضحُ أكثرَ في الفقراتِ اللاحقةِ.

افتتانُ الوضعيينَ بالعلمِ دفعهم إلى مُحكاتِهِ عِنْدَ تأسيسِهم لِنظريةِ المعنى الخاصةِ بِهم، لِهذا جاءت معاييرُ المعنى عِنْدَهُم مُنسجمةً ومُتطابقةً مَعَ روحِ الخطابِ العلميِّ، ظلتْ هذه المعاييرُ تؤكدُ عَلَى صحةِ وصدقيةِ قضايا العلمِ، فهي تصلُ في النِّهايةِ إلى الاعترافِ بالمُنطلقاتِ الأساسيةِ لِلعلمِ الحديثِ والَّتي مِنْ أهمِها الاقتصارُ عَلَى دراسةِ الظَّاهرِ فقط وعدمِ تجاوزِهِ، يقولُ **الحصادي**: ((والواقعُ أنَّ أصالةَ هذا المذهبِ لا ترجعُ عَلَى وجهِ الخصوصِ إلى إصرارِ أصحابِهِ عَلَى إنكارِ إمكانِ معرفةِ مَا لا يرتدُ إلى أصولٍ حسيةٍ بل يرجعُ إلى كونِهِ يتخذُ مِنَ المنطقِ الرَّمزيِّ والتَّحليلِ اللغويِّ أداةً لِتبيانِ استحالةِ مثلِ هذا النّمطِ مِنَ المعرفةِ بشكلٍ يؤكدُ عَلَى كونِهَا استحالةً منطقيةً، مُفضلاً بذلك وجهةَ النَّظرِ التَّقليديةِ الَّتي تُقرِّرُ أنَّ قصورَ البشرِ تجاوز قُدراتِهم الحسية راجعٌ إلى قصورٍ طبيعيٍ في قُدراتِهم الذِّهنية))[34]. ما يهمُّ في هذا السِّياق هو أنَّ المعاييرَ الوضعيةَ لِلمعنى تنتهي إلى الاعترافِ بِشرعيةِ قضايا العلمِ، بِحُكمِ وحدةِ المُنطلقِ في كليهِمَا، فعلى غرارِ العلمِ تؤمنُ الوضعيةُ بِأنَّ الواقعَ المحسوسَ هو المجالُ المشروعُ والمُناسبُ لِلبحثِ الفلسفيِّ الجادِ، وذلك حتَّى يتسنى لِلأخيرِ الوصولُ إلى تفسيراتٍ مِنْ جنسِ تفسيراتِ العلمِ، عَلَى الأقلِ مِنْ جهةِ المعنى وطريقةِ التَّأكدِ مِنْ صحتِهِ.

بعدَ رسمِ السِّياقِ المعرفيِّ والتَّاريخيِّ لِنظريةِ المعنى الوضعيةِ صارَ بالمقدورِ الولوجُ لِبحثِ أركانِ هذه النَّظريةِ وكمَا جاءت عِنْدَ أهمِّ فلاسفةِ الوضعيةِ المنطقيةِ، ولعلَّ مِنْ أهمِهم **كارناب** الَّذي عُني بِبحثِ قضيةِ المعنى بالاعتمادِ عَلَى المرجعيةِ الوضعيةِ، وفي سياقِ تمهيدِ

السَّاحةِ أمامَ النَّظريةِ الوضعيةِ كانَ لابُدَّ لَهُ مِنْ تحديدِ موقفِهِ مِنَ الطَّريقةِ السَّائدةِ في رسمِ معنى الكلماتِ والألفاظِ، يقولُ: ((إذا قلت إنَّني سأُعطي معاني لِكلماتٍ عَنْ طريقِ تقريرِ قضايا تفسيريةٍ وتعريفاتٍ ـ أي بُمساعدة كلماتٍ أُخرى ـ فإنَّهُ يتعينُ عَلَى المرءِ أنْ يسألَ أيضاً عَنْ معاني تلكَ الكلماتِ الأُخرى، وهكذا إلى مَا لا نهاية. ولِأنَّ استمرارَ هذه العمليةِ إلى ما لا نهاية أمرٌ مُستحيلٌ، فإنَّه مِنَ الضَّروريِّ أنْ تنتهي بإشاراتٍ فعليةٍ، أي باستعراضِ المعنى بأفعالٍ حقيقيةٍ، هذه الأفعالُ وحدها غير قابلةٍ وليست في حاجةٍ إلى أيِّ تفسيرٍ آخرٍ. إنَّ الإهابة النِّهائية لِلمعنى ـ لِهذا السَّببِ ـ تحدثُ دائماً عبرَ الأفعالِ. إنَّها الأفعالُ الَّتي تكوِّنُ النَّشاطَ الفلسفيَّ))[35]. يذهبُ **كارناب** إلى أنَّ الطَّريقةَ المُعتمدةَ في تحديدِ معنى الكلماتِ تعجزُ عَنْ تقديمِ وصفٍ دقيقٍ لِمعنى الألفاظِ، فهي تعتمدُ في رسمِ معنى الكلمةِ عَلَى عددٍ مِنَ الكلماتِ الأُخرى، والَّتي تكونُ هيَ الأُخرى بحاجةٍ إلى تعريفٍ، وهكذا يُمكنُ أنْ نستمرَ في تعريفِ الكلمةِ إلى ما لا نهاية لهُ، ولِتجاوزِ إشكالِ المتواليةِ اللانهائيةِ يقترحُ **كارناب** مع عدَّدٍ مِنَ الوضعيينَ الاقتصارَ عِنْدَ تحديدِ معنى الكلمةِ عَلَى الإشارةِ إلى المحتوى الفعليِّ دونَ الحاجةِ إلى الاستعانةِ بِكلماتٍ ومُفرداتٍ أُخرى.

هدفَ **كارناب** مِنْ وراءِ انخراطِهِ في نظريةِ المعنى إلى وضعِ أسسٍ لِلغةٍ مثاليةٍ تكونُ بديلاً لِلغةِ العاديةِ الَّتي لم يعد بِالمقدورِ الاعتمادِ عليها لِتأديةِ الوظائفِ المُناطةِ بِهَا؛ بل عَلَى العكسِ مِنْ ذلِكَ تُثيرُ عدداً مِنَ المشاكلِ الَّتي يتعذرُ تجاوزُها: ((اعتقدُ مُنْذُ أبحاثه الأولى في العشرينات والثَّلاثينات بِأنَّ المشاكلَ الفلسفيةَ هي في نهايةِ التَحليلِ مشاكلُ لغويةٌ؛ بمعنى أنَّ اللغةَ الطَّبيعيةَ أو العاديةَ الَّتي نستعملُها ليستْ لغةً منطقيةً عَلَى الإطلاقِ؛ بل يشوبها دوماً الغموضُ والالتباسُ، لذا فإنَّ الشَّرطَ الأساسيَّ لِلوصولِ إلى أيِّ وضوحٍ فلسفيٍ هو تغييرُ اللغةِ الَتي نستعمُلها، أي أنَّهُ لابُدَّ مِنْ استبدالِ اللغةِ العاديةِ بلغةٍ مثاليةٍ أي خاليةٍ مِنْ كُلِّ لُبسٍ، وهذه اللغةُ المثاليةُ لابُدَّ أنْ تكونَ مُستقاةً مِنَ المنطقِ الرَّمزيِّ))[36]. يقترحُ **كارناب** أنْ تُبنى اللغةِ الجديدةِ المؤسسةِ وفق أنموذجِ المنطقِ الرِّياضيِّ يجعلُهَا أقربَ مَا تكونُ إلى الطَّابعِ النَّسقيِّ، ستكونُ اللغةُ الجديدةُ دقيقةً وخاليةً مِنَ الغموضِ والالتباسِ، على اعتبارِ أنَّ مُنطلقِهَا منطقيٌ.

بعدَ تحديدِ الخطوطِ العريضةِ لِلمقاصدِ الَّتي هدفَ الوضعيونَ إلى الوصولِ إليها مِنْ وراءِ بحثِهم في نظريةِ المعنى صارَ بِالمقدورِ الدُّخولُ في صُلبِ هذه النَّظريةِ، وهُنا وجبتْ الإشارةُ إلى وجودِ تصوراتٍ ومواقف مُتعددةٍ في الأدبياتِ الوضعيةِ فيما يتعلقُ بِطريقةِ تحديدِ المعنى، لكنَّ الاتجاهَ الغالبَ عَلَى المدرسةِ الوضعيةِ اعتمادُها معيارَ التَّحققِ الواقعيِّ

معياراً يُمكنُ الاعتمادُ عليه لِرسم وتحديدِ معنى الألفاظِ والكلمات: ((بكلماتٍ أُخرى، لكي نعرفَ ماذا تعني جملةٌ واقعيةٌ، علينا أنْ نعرفَ مَا هي الواقعةُ الَّتي تدعمها، وما هي الواقعة الَّتي تُخفقُ في تدعيمِها، بِشرطِ ألاَّ يسمحُ بادعاءِ واقعةٍ لا يُمكن مُلاحظتها عَنْ طريقِ الحواسِّ))[37]. وفقَ هذا السياقِ سيتمُ تحديدُ معنى الكلماتِ بالعودةِ إلى الواقعِ، يعودُ السَّببُ في ذلكَ إلى إدراكِ الوضعيينَ صعوبةَ الرُّكونِ إلى طريقةِ التَّعريفِ المعمولِ بِهَا في المعاجمِ والَّتي تُعرِّفُ الكلماتِ عبرَ كلماتٍ أُخرى، فعلى سبيلِ المثالِ، تكونُ الجُملةُ ذاتَ معنى إذا وجدتْ واقعةٌ تدعمُهَا، وتكونُ خاليةً مِنَ المعنى في حالِ عدمِ وجودِ مثلِ هذه الواقعةِ، وفي المُجملِ، يُلاحظُ هنا تأكيدُ هذا التَّصورِ لِلمعنى على ضرورةِ الاحتكامِ إلى المحتوى الواقعيِّ، وهو ما يتضحُ مِنْ موقفِ **ريشنباخ** الَّذي يقولُ فيه: ((وتُعدُّ الإشارةُ إلى القابليةِ لِلتحقيقِ عُنصراً ضرورياً في نظريةِ المعنى، فالجملةُ الَّتي لا يُمكنُ تحديدُ صحتِها مِنْ مُلاحظاتٍ مُمكنةٍ هي جملةٌ لاَ معنى لها))[38]. يُعبِّرُ الإصرارُ الوضعيُّ على المحتوى الواقعيِّ لِلكلمةِ أو الجُملةِ عَلَى المُنطلقِ الفلسفيِّ لِهذهِ المدرسةِ والَّذي يغلبُ عليه الطَّابعُ الحسيُّ الَّذي تسربَ إلى الوضعيةِ بعد تبنيها لِنظريةِ الفكرِ التَّجريبيةِ.

حتَّى في الحالاتِ الَتي تعذرَ فيها عَلَى الوضعيينَ التَّحققُّ المُباشرُ مِنْ معنى الكلماتِ والألفاظِ، يظلُّ معيارُ التّحققِّ هو المقياسُ الّذي يُحتكمُ إليهِ في مثلِ هذه الحالاتِ: ((ولكن هُناكَ جُملاً أُخرى لا يُمكنُ تحقيقُها مُباشرةً. فالجملةُ القائلةُ إنَّه قد أتى عَلَى الأرضِ وقتٌ كانَ يسكنُهَا فيه حيوانُ "**الدينوصورِ**"، ولم يكُنْ الجنسُ البشريُّ قد وجدَ فيه بعد، أو القائلةُ أنَّ المادةَ تتألفُ مِنْ ذراتٍ، لا يُمكنُ تحقيقُهَا إلاَّ بِطريقٍ غير مُباشرٍ. بواسطةِ استدلالاتٍ استقرائيةٍ مبنيةٍ عَلَى مُلاحظاتٍ مُباشرةٍ، ولكن لهذه الجمل معنى لأنَّها تقبلُ التَّحقيقَّ غير المُباشرِ))[39]. في كثيرٍ مِنَ الأحيانِ تواجهنا سياقاتٍ لغويةٍ يتعذرُ تحديدُ مشروعيةِ معناها مِنْ عدمِهَا بِطريقةٍ مُباشرةٍ، يُصادفُنا هذا النُّوعُ مِنَ الجُمل عادةً في المجالِ العلميِّ، حيثُ يتعذرُ اختبارُ صدقِها بِشكلٍ مُباشرٍ، لِهذا يتمُّ اللجوءُ في مثلِ هذه الحالةِ إلى طريقةِ التَّحققِّ غير المُباشرِ، بإخضاعِ مُترتباتِ تلك الجُملِ أو القضايا لِلاختبارِ، فإذا وجدت وقائعٌ تدعمُ تِلكَ المُترتباتِ اعتبرتْ القضايا أو الجُملُ ذات معنى، أمَّا في حالِ تعذر إيجادُ مثلِ تلكَ الوقائعِ عُدتْ خاليةً مِنَ المعنى.

على الرُّغمِ مِنْ نجاعةِ الطَّريقةِ الوضعيةِ في تحديدِ المعنى إلا أنَّها تواجهُ بِعددٍ مِنَ الاعتراضاتِ والَّذي مِنْ ضمنِها التَّساؤلُ عَنْ مُبرراتِ الأخذِ بنظريتِها في المعنى: ((النَّظريةُ التَّجريبيةُ في المعنى لا تُقدمُ وصفاً لِلمعاني الذّاتيةِ لدى الشَّخصِ، وإنَّما هي قاعدةٌ تقترحُ

بالنِّسبةِ إلى صورةِ اللغةِ، وهِيَ قاعدةٌ يُستحسنُ اتباعُها لأسبابٍ مُقنعةٍ، فهي تُحددُّ نوعَ المعنى الَّذي لو افترضناهُ لِكلماتِ شخصٍ مُعينٍ لجعلَ كلماتِهِ مُتمشية مَعَ أفعالِهِ، وهذه الصِّفةُ الأخيرةُ هِيَ كُلُّ ما يكونُ مِنَ المعقولِ اشتراطُهُ بالنِّسبةِ إلى نظريةٍ لِلمعنى، فأولئكَ الَّذينَ يتخذونَ مِنَ القابليةِ لِلتحقيقِ معياراً لِلمعنى يتكلمونَ لغةً تتمشى مَعَ سلوكِهِم، واللغةُ بالنِّسبةِ إليهم تؤدي وظيفةً لا يُمكنُ الاستغناءُ عَنْهَا في القيامِ بالأفعالِ، وهِيَ ليست نسقاً فارغاً مُنقطعَ الصِّلةِ بعالمِ التَّجربةِ))[40]. يذهبُ **ريشنباخ** ويُشايعُهُ في ذلكَ عددٌ مِنَ الوضعيينَ إلى أنَّ مِنْ مُميزاتِ نظريةِ المعنى الوضعيةِ قُدرتُهَا عَلَى خلقِ تطابقٍ بينَ معنى الكلماتِ وسلوكِ الأفرادِ، بحيثُ يكونُ بالمقدورِ فهمُ سلوكِ النَّاسِ بمُجردِ مُلاحظتِهِ، يؤكدُ هذا التَّصورُ عَلَى البعدِ الماديِّ التَّجريبيِّ الَّذي يكتنفُ نظريةَ المعنى في الوضعيةِ، فكلماتُنا وأفعالُنا يتحدَّدُ معناها بتشخيصِ صلتِها بعالمِ التّجربةِ: ((إنَّ الفهمَ الوظيفيَّ لِلمعرفةِ يُخلصُ اللغةَ مِنْ جميعِ الأسرارِ الَّتي أقحمها فيها المذهبُ العقليُّ طوال ألفي عامٍ، وهي تؤدي إلى جعلِ طبيعةِ اللغةِ غاية في البساطةِ))[41]. تسمحُ الطَّريقةُ الوضعيةُ في تحديدِ المعنى لِلغةِ بالتَّخلصِ مِنَ الشُّحناتِ الدِّلاليةِ الماورائيةِ الخاليةِ مِنَ المعنى، فمعنى الكلمةُ مرهونٌ بوجودِ واقعةٍ تُقابلها، لهذا تعذرَ على الفلسفاتِ الميتافيزيقيةِ الالتزامُ بهذا المعيارِ عِنْدَ بنائِها لِقضاياها وسياقاتِها اللغوية، لِذلكَ تمَّ إخرجُها خارجَ نطاقِ اهتمامِ نظريةِ المعنى الوضعيةِ.

إلى جانبِ ذلكَ، يعتقدُ **ريشنباخ** أنَّ لِنظريةِ المعنى الوضعيةِ ميزةٌ أُخرى يقولُ مُوضحاً ذلكَ: ((إنَّ النَّظريةَ القائلةَ إنَّ المعنى هو قابليةُ التّحققِّ هِيَ الأداةُ المنطقيةُ الَّتي يستطيعُ بِهَا المذهبُ التَّجريبيُّ أنْ يتغلبَ عَلَى ثنائيةِ عالمِ المظاهرِ وعالمِ الأشياءِ في ذاتِها، فهي تستبعدُ الأشياءَ في ذاتِها لأنَّها تؤكدُ أنَّ الكلامَ عَنْ أشياءٍ لا تقبلُ المعرفةَ مِنْ حيثُ المبدإِ هو كلامٌ لا معنى لَهُ))[42]. تتمكنُ نظريةُ المعنى الوضعيةِ مِنَ التَّمييزِ بينَ عالمِ المظاهرِ وعالمِ الأشياءِ في ذاتِهَا، بقصرِها البحثُ عَلَى عالمِ المظاهرِ، أمَّا عالمُ الأشياءِ في ذاتِها فيتعذرُ عَلَى البشرِ الولوجُ إليه لِقصورِ إدراكِهم وعدمِ قُدرتِهِ على تجاوزِ عالمِ الحسِّ، يُمكنُ أنْ نُشيرَ إلى أنَّ هذا التَّمييزَ ناتجٌ عن تأثرِ بل وتبني الوضعيةِ لِنظريةِ الفكرِ التَّجريبيةِ، والَّتي انتهتْ إلى فكرةِ أنَّ الإنسانَ يعجزُ بمَا يملكُهُ مِنْ أدواتٍ معرفيةٍ عَنْ تجاوزِ عالمِ المظاهرِ: ((التَّصورُ الوضعيُّ مؤسسٌ عَلَى مبدأٍ يُعرَفُ باسمِ "مبدأِ التَّحقُّقِ" يُوجزُهُ (**مورتس شلك**) بقولِهِ: "إنَّ معنى القضيةِ هو ذاتُ نهجِ التَّحقُّقِ مِنْ صحتِهَا". وكما يُوضحُ "**أير**"، فإنَّ لهذا المبدأَ مُرتبتينِ أساسيتينِ، مفادُ أولاهُمَا هو أنَّ كُلَّ مَا لا يرتدُ إلى أصولٍ حسيةٍ ولا يقبلُ

التَّحقُّقَ الامبيريقيَّ يعوزُهُ المعنى، ومفادُ الثَّانيةُ هو أنَّ ما تعنيه القضية قابلٌ لأنْ يوصفَ كُليةً عبرَ تحديدِ ما يُمكنُ التَّحقُّقُ مِنْهَا))[43]. يذهبُ **شلك** إلى أنَّ معنى الكلمةِ يتحدَّدُ عبرَ معيارِ التَّحقُّقِ، فالكلمةُ أو القضيةُ الَّتي يُمكنُ التَّثبتُ مِنْهَا تكونُ ذات معنى في حين أنَّ الكلماتِ أو القضايا الَّتي تعجزُ عَنِ الالتزامِ بمعيارِ التَّحقُّقِ تُعدُّ خاليةً مِنَ المعنى.

في مُقابلِ المواقفِ السَّابقةِ الّتي تُشيدُ بمبدأِ التَّحقُّقِ الوضعيِّ مِنَ المعنى وجدتْ مواقفُ أُخرى مالتْ إلى التَّشكيكِ في مصداقيتِهِ، مِنْ ذلك ما يذهبُ إليهِ **مور** الَّذي يقولُ: ((هُناك اعتراضٌ بيِّنٌ ضدَّ مبدإِ التَّحقُّقِ، سارعَ الوضعيونَ إلى حصارِهِ يُقررُّ أنَّ المبدأَ نفسَهُ غير قابلٍ لِلتحقُّقِ. افترضَ أنَّهُ بالإمكانِ اعتبارِهِ فرضاً امبيريقياً يتعلقُ بالطَّريقةِ الَّتي يستعملُ بِهَا البشرُ كلمةَ "معنى" بالفعلِ، غيرَ أنَّهُ ـ أنْ أُعتبرَ على هذا الأساسِ ـ يبدو باطلاً، إذ إنَّ القولَ بأنَّ الأحكامَ الميتافيزيقيةَ ذات معنى لا يتعارضُ مَعَ الاستعمالِ العاديِّ. فضلاً عَنْ ذلِكَ فإنَّ أنصارَ هذا المذهبَ لم يطرحوُهُ بوصفِهِ نتيجةً لمثلِ هذا البحثِ الامبيريقيِّ. ولكن ما هو وضعُ هذا المبدأ في تصورِ أنصارِهِ؟ ألاَّ يُمكنُ أنْ يكونَ مبدأً ميتافيزيقياً؟))[44]. يذهبُ **مور** أنَّ الصِّيغةَ الوضعيةَ لِلتحقُّقِ مِنَ المعنى تفتقدُ لِلمعنى، فهي وعَلَى سبيلِ المثالِ، لم يتمّ التَّوصلُ إليها بالطَّريقةِ ذاتها الَّتي توصلنا عبرها إلى تحديدِ معنى الكلماتِ والقضايا؛ ممَّا يعني أنَّ معيارَ التَّحقُّقِ الوضعيِّ هو مِنْ جنسِ القضايا الميتافيزيقيةِ الخاليةِ مِنَ المعنى.

إلى جانبِ ذلِكَ، يعتقدُ **مور** أنّ معيارَ التَّحقُّقِ الوضعيِّ يحملُ في داخلِهِ مُصادرةً أوليةً، ممَّا مِنْ شأنِهِ التَّشكيك في صحتِهِ وسلامتِهِ المنطقية: ((ينزعُ أعضاءُ حلقةِ **فينا** لإغفالِ هذه الصُّعوبةِ، غيرَ أنَّهُ يبدو لي واضحاً أنَّهُم كانوا يتبنونَ مبدأَ التَّحقُّقِ بوصفِهِ مُعتقداً. لقد كانوا يطرحونَ تعريفاً لِلمعنى يتسقُ مَعَ الاستعمالِ الشَّائعِ بمعنى أنَّهُ يُحددُّ شروطاً تتوافرُ بالفعلِ في قضايا تُعدُّ ذات معلوماتٍ امبيريقيةٍ، أمَّا مُعاملَتهم لِلقضايا فقد قصدَ منها أعدادُ تصورٍ لِلطريقةِ الَّتي توظفُ بِهَا تلكَ القضايا فعلياً))[45]. يعتقدُ **مور** أنَّ المعيارَ الوضعيَّ لِلمعنى تمَّ تأسيسُهُ لِينطبقَ عَلَى القضايا العلميةِ فقط، والّتي مِنَ المعرفِ عنها صدورها عنِ الوقائعِ الامبيريقيةِ، يُضافُ إلى ذلِكَ إذا أخذنا بعينِ الاعتبارِ مَا سبقتِ الإشارةُ إليه مِنْ أنَّ الوضعيينَ افتتنوا بالعلمِ ونجاحاتِهِ، ممَّا دفعهم إلى مُحاولةِ تأسيسِ فلسفةٍ تُحاكي الأنموذجَ العلميَّ، فكانَ مِنْ ركائزِها معيارُ التّحقُّقِ مِنَ المعنى، والَّذي تحولَ إلى أشبهِ مَا يكونُ بالعقيدةِ الَّتي يُؤمنُ ويُسلمُ بِهَا مُسبقاً دونَ قيامِ دليلٍ عليها.

توجودُ ـ بالإضافةِ إلى الصِّيغةِ السّابقةِ ـ صيغةٌ أُخرى لمعيارِ التَّحقُّقِ مِنَ المعنى، تعتمدُ على تقنيةِ التَّحليلِ المنطقيِّ، الهدفُ منها التَّأكدُ مِنْ سلامةِ وصحةِ المفاهيمِ الّتي يقومُ

عليها العلمُ: ((لقد مكننا المنطقُ مِنَ القيامِ بِعمليةِ التّحليلِ بطريقةٍ صوريةٍ. لقد شعرَ النَّاسُ أنَّ مُهمتَهُم لا تكمنُ فحسب في اقتفاءِ أثرِ العُلماءِ وتفسيرِ نظرياتِهم بل تكمنُ أيضاً في خدمةِ العلمِ عبرَ جعلِ مفاهيمِهِ كالاحتمالِ والزَّمانِ والمكانِ، أكثرَ دقةٍ))[46]. جاءَ التَّصورُ الجديدُ لِنظريةِ المعنى الوضعيةِ في سياقِ تطورِ الدُّورِ الَّذي تلعبُهُ الفلسفةُ في مجالِ العلمِ؛ ففي السَّابقِ كانتِ الفلسفةُ تتبعُ العلمَ فتقومُ بتحليلِ أقوالِ العُلماءِ للتأكدِ مِنْ صحتِهَا وأنَّها ذات معنى، ومَعَ تبني الوضعيةِ لِتقنيةِ التَّحليلِ المنطقيِّ تغيرتْ وظيفةُ الفلسفةِ الَّتي لم تعدْ معنيةً باقتفاءِ أثرِ العُلماءِ لِتفسيرِ نظرياتِهم، لقد أصبحَ مِنْ وظائفِ الفلسفةِ المُساهمةُ في تكوينِ مفاهيمِ العلمِ لِضمانِ دقتها؛ عَلَى اعتبارِ أنَّ الفلسفة تحوزُ أدواتٍ وتقنياتٍ منطقيةً تُساعدُهَا على إنجازِ هذا المطلبِ، غيرَ أنَّ هذا لا يعني في النِّهايةِ أنَّ الفلسفةَ تقومُ مقامَ العلمِ: ((كانتِ الفلسفةُ عِنْدَ الوضعيينَ المنطقيينَ تحليلاً صِرفاً، لا تقولُ مِنْ عندِهَا شيئاً، بل تتركُ لِلعُلماءِ حقَّ الحديثِ عَنِ العالمِ بمَا لهُم مِنْ أدواتِ المُلاحظةِ والتَّجاربِ العلميةِ، وعَلَى الفيلسوفِ واجبٌ واحدٌ؛ وهو أنْ يُحلِلَّ العباراتِ اللغويةَ الَّتي يستخدمُهَا هؤلاءِ العُلماءُ ـ أو غيرهُم ـ تحليلاً يقومُ عَلَى منطقِ اللغةِ ذاتها، وبذلِكَ يُفرقونَ بينَ ما يجوزُ قولَهُ وما لا يجوزُ))[47]. يؤمنُ الوضعيونَ أنَّ العلمَ يُقدمُ أفضلَ مُقاربةٍ لِلطبيعةِ،لِهذا لم يكنْ مطلوباً مِنَ الفلسفةِ بنظرِهم أنْ تكونَ علماً خاصةً وأنَّ تاريخَها لا يُقدمُ مَا يشفعُ لهَا في هذا المجالِ، مَعَ ذلِكَ بمقدورِ الفلسفةِ أنْ تخدمَ العلمَ بتحليلِ أقوالِ العُلماءِ بهدفِ بيانِ العباراتِ الَّتي تحوزُ عَلَى معنى والكشفِ عنِ العباراتِ الخاليةِ مِنَ المعنى حتَّى يتمَّ التَّخلصُ مِنْهَا بإبعادِهَا عَنْ دائرةِ النَّشاطاتِ العلميةِ.

ظلتِ الوضعيةُ وفيةً لمبادئِهَا ومُنطلقاتِهَا الفلسفية، حتَّى عِنْدَمَا اعتمدَ الوضعيونَ عَلَى تقنياتِ المنطقِ لِلتحقُّقِ مِنَ معنى العباراتِ والأقوالِ، يقولُ **الحصاديُّ** عِنْدَ توضيحِهِ وتفسيرِهِ لِمعيارِ التَّحليلِ المنطقيِّ: ((لقد اعتقدَ أنصارُ ـ هذا المذهبِ ـ كما لم يعتقدُ أحدٌ مِنْ قبل ـ في أنَّ المنطقَ الرَّمزيَّ المُعاصرّ ـ بقُدرتِهِ التَّحليلية الفائقة عَلَى سبرِ أغوارِ مَا يُمكنُ أنْ يُقالَ ـ كفيلٌ بتوضيحِ استحالةِ استكناهِ طبائعِ العالمِ الخفيِّ استحالةً منطقيةً لا تتوقفُ بحالٍ عَلَى استحواذِ البشرِ عَلَى أيِّ نمطٍ مِنَ القُدراتِ))[48]. ينطلقُ معيارُ التَّحليلِ المنطقيِّ مِنَ الفرضيةِ الأساسيةِ لِلمدرسةِ الوضعيةِ المنطقيةِ والَّتي تنصُّ عَلَى عجزِ ملكاتِ البشرِ عَنْ تجاوزِ حدودِ عالمِ الظَّواهرِ لِتلجَ عالمَ ما وراء الظَّواهرِ، فالمنطقُ يؤكدُ هو الآخر عَلَى صحةِ هذا الطَّرحِ، فمهما كانتْ قوةُ قُدراتِ البشرِ تعجزُ بالنِّهايةِ عَنْ كُنهِ جوهرِ عالمِ مَا وراءِ الطَّبيعةِ، يعودُ السَّببُ في ذلِكَ إلى اختلافِ طبيعةِ العالمين، ممَّا يجعلُ أمرَ التَّواصلِ

بينهُما مُتعذراً، وكُلُّ ما يصدرُ عَنِ الميتافيزيقا هو قولٌ خالٍ مِنَ المعنى، يقولُ **كارناب**: ((أمَّا المدلولُ الدَّقيقُ، فإنَّ أيَّ مُتتابعةٍ كلاميةٍ تُعتبرُ خاليةً مِنَ المعنى إذا لم تكنْ تُكوِّنُ جملةً ضمنَ إطارِ لغةٍ بعينِهَا، قد يحدثُ أنْ تبدو مثلَ هذه المُتتابعةِ لأوَّلِ وهلةٍ شبيهةً بالجُملةِ، وفي هذه الحالةِ نُسميها "جملةً زائفةً" مذهبي الفلسفي يُقررُّ أنَّ التَّحليلَ المنطقيَّ يُوضحُ كيفَ أنَّ قضايا الميتافيزيقا مُجردُ جملٍ زائفةٍ))[49]. تكونُ العبارةُ ذات معنى إذا جاءتْ في سياقٍ لغوي يملكُ دلالةً، وإلاَّ عُدتْ عباراتٍ خاليةً مِنَ المعنى، ومعنى العبارةِ يتمُّ تحديدُهُ ورسمُهُ بالاعتمادِ على المحتوى الواقعيِّ الَّذي تحملُهُ ألفاظُ اللغةِ: ((يُقالُ دائماً عَنِ الكلمةِ ذات المعنى "ضمن لغةٍ بعينِها" إنَّها تُشيرُ إلى مفهومٍ. فإنَّ كانت لا تحملُ معنى وتبدو ـ عَلَى ذلِكَ ـ أنَّها ذات معنى قيلَ إنَّها تُشيرُ إلى "مفهومٍ زائفٍ"))[50]. يُلاحظُ على هذا التَّصورِ حرصُ أصحابِهِ عَلَى ضرورةِ التَّمييزِ بينَ العباراتِ الَّتي تحملُ معنى فعليا والعباراتِ الَّتي تزعمُ انّها تحملُ معنى، حيث تكونُ مُهمةُ التّحليلِ المنطقيِّ الكشفَ عَنْ زيفِ العباراتِ الَّتي تزعمُ أنَّها تحوزُ على معنى، ولعلَّ مِنْ أشهرِ أمثالِ هذه العباراتِ تلكَ الَّتي تنشأُ في مجالِ الميتافيزيقا.

في بعضِ الأحيانِ تكونُ العباراتُ والألفاظُ خاليةً مِنَ المعنى ليسَ بسببِ عدمِ تقيدِهَا بمعاييرِ المعنى المنصوصِ عليها في نظريةِ المعنى، بل لاعتباراتٍ أُخرى، فبعضُ الألفاظِ تَتكونُ في الأصلِ وهيَ تمتلكُ معنى يُمكنُ التَّثبتُ مِنْهَ، لكنَّها ولأسبابٍ تاريخيةٍ تفقدُ هذا المعنى: ((في الواقعِ أنَّ كُلَّ كلمةٍ ـ باستثناءِ حالاتٍ خاصةٍ ... تستحوذُ أصلاً عَلَى معنى، وفي العادةِ تُغيرُ الكلمةُ معناهَا عبرَ تطورِها التَّاريخي. قد يحدثُ أيضاً أنْ تفقدَ الكلمةُ معناها دونَ أنْ تستحوذَ عَلَى معنى جديدٍ، وبهذهِ الطَّريقةِ تنشأُ المفاهيمُ الزَّائفةُ))[51]. يعتقدُ **كارناب** أنَّ معنى الكلماتِ يخضعُ هو الآخرُ لِقانونِ التّطورِ، بحيثُ تتطورُ دلالةُ بعضِها بتغيرِ الزَّمانِ والمكانِ، ممَّا يعني أنَّ بعضَ الكلماتِ قد تفتقدُ معانيها دونَ أنْ تحوزَ عَلَى معانٍ جديدةٍ فتتحولُ بقدرةِ قادرٍ إلى كلماتٍ خاليةٍ مِنَ المعنى، في حين يعتقدُ بعضُ النَّاسِ أنَّها تمتلكُ معنى إلاَّ أنَّهُ معنى زائف.

أمَّا عَنِ الطَّريقةِ الَّتي يُمكنُ بها التأكدِ مِنْ معنى الكلمةِ فيرسمُها **كارناب** عَلَى النَّحوِ التَّاليِّ، يقولُ: ((ما هو معنى الكلمةِ؟ أيُّ شروطٍ ينبغي توفرُها في الكلمةِ كي تُصبحَ ذات معنى؟ ... يتعينُ أوَّلاً تثبيتُ نحوِ الكلمةِ بتثبيتِ طريقةِ ورودِها في أبسطِ شكلِ جُملةٍ يُمكنُ أنْ تردَ فيها (نُسمي هذا الشَّكلَ "الجملةَ الأوليةَ"). شكلُ الجُملةِ الأوليةِ بالنِّسبةِ لِكلمةِ "حجرٍ" هو "س حجر"، ففي جُملٍ مِنْ هذا القبيلِ تحتلُ إشارةٌ مِنْ مقولةِ الأشياءِ موضعَ

الرَّمز "س"، مثل "هذا الماس" و"هذه التُّفاحة"))[52]. يُشترطُ في الكلمةِ لِتكونَ ذات معنى أنْ تلتزمَ بشروطِ وقواعدِ النَّحوِ، مَعَ الإشارةِ إلى أنَّ هذه القواعدَ يُمكنُ أنْ تُخرَقَ، بحيثُ يكونُ لدينا عباراتٌ وألفاظٌ تلتزمُ بقواعدِ النَّحوِ ولكنَّها تكونُ خاليةً مِنَ المعنى، ولِتجاوزِ هذا المأزقِ لا بُدَّ مِنَ التَّقيدِ والالتزامِ بالشَّرطِ الثَّانيِّ: ((يتعينُ ثانياً ـ بالنِّسبةِ لأيِّ جملةٍ أوليةٍ "ص" مُتضمنةٌ لِتلكَ الكلمةِ ـ أنْ تطرحَ إجابةً لِلسؤالِ التّاليِّ الَّذي يُمكنُ صياغتُهُ بالطُّرقِ المُختلفةِ التَّاليةِ :1) ما هي الجُملُ الَّتي تستلزمُها "ص" وما هي الجُملُ الَّتي تستلزمُ "ص"؟ 2) تحتَ أيِّ شروطٍ تصدقُ "ص"، وتحتَ أيِّ شروطٍ تبطلُ؟ 3) كيفَ يُمكنُ التَّحققُ مِنْ صدقِ "ص"؟ 4) ما هو معنى "ص"؟))[53]. يُلاحظُ أنَّ صيغةَ هذا الشَّرطِ منطقيةٌ صِرفةٌ وهذا ليسَ بغريبٍ فالمعنى يتمُّ رسمُهُ وفقَ تقنياتِ المنطقِ، ينصُّ هذا الشَّرطُ على ضرورةِ رسمِ وتحديدِ العباراتِ الَّتي يُمكنُ استخلاصُها مِنَ الكلمةِ المُرادِ تحديدِ معناها بحيثُ يتسنى لنا التأكدِ مِنْ معناها بمُقارنتِها بالواقعِ: ((مثالُ ذلِكَ القولُ بأنَّ "المُفصلياتِ" هي الحيوانات ذات الأجسامِ المُجزأةِ والأرجلِ المُنفصلةِ. على هذا النَّحوِ تتمُّ الإجابةُ عَنِ السُّؤالِ السَّابقِ المُتعلقِ بشكلِ الجُملةِ الأوليةِ لِكلمةِ "مُفصلياتٍ" (أي المُتعلقِ بشكلِ الجُملةِ "س مُفصلي"))[54]. يتمُّ استنباطُ هذه الجُملةِ مِنَ مُقدماتٍ تكونُ عَلَى النَّحوِ التَّاليِّ: س حيوان، س ذو جسم مُجزءٍ، وس ذو أرجلٍ مُنفصلةٍ، كما يُشترطُ في هذه الجُملِ أنَّ تكونُ قابلةً لأنْ تُشتقَ مِنَ الجُملةِ الأولى، وبهذه الطَّريقةِ يتحدَّدُ معنى الكلمةِ أو العبارةِ: ((هكذا يتمُّ إرجاعُ كُلِّ كلمةٍ مِنْ كلماتِ اللغةِ إلى كلماتٍ أُخرى حتَّى نصلَ في نهايةِ المطافِ إلى كلماتٍ تردُ فيما يُسمَّى **بالجُملِ "المُلاحظيةِ"** أو **"الجُملِ البروتوكوليةِ"**، فعبرَ هذا الارجاع تحصلُ الكلمةُ معنى))[55]. يتعذرُ في بعضِ الأحيانِ تحديدُ معنى الكلماتِ بشكلٍ مُباشرٍ، فيتمُّ اللجوءُ في هذه الحالةِ إلى هذه الطَّريقةِ الَّتي حدَّدَّها **كارناب**، فنقومُ باستخلاصِ عباراتٍ تلزمُ عَنِ العبارةِ أو اللفظةِ المُرادِ تحديدُ معناها تُسمَّى **بالعباراتِ البروتوكوليةِ** أو **الجُملِ المُلاحظيةِ**، وهي عبارةٌ عَنْ عباراتٍ تُشيرُ إلى أشياءٍ واقعيةٍ يُمكنُ إدراكُها كأن نقولَ "هذا حجرٌ"، ومِنْ هذه العباراتِ نستشفُ معنى الكلماتِ: ((عَلَى ذلِكَ فإنَّه مِنَ المؤكدِ أنَّ استحواذَ أيِّ مُتتابعةٍ كلاميةٍ عَلَى معنى رهن بتثبيتِ علائقِها الاشتقاقية مَعَ **الجُملِ البروتوكوليةِ** بغضِ النَّظرِ عَنْ خصائصِ هذه الجُملِ. وعَلَى نحوٍ مُشابهٍ، فإنَّهُ لا يكونُ لِلكلمةِ معنى ما لم يتسنَ إرجاعُ الجُملِ الَّتي يُمكنُ أنْ تُردَّ فيها إلى جملٍ **بروتوكوليةٍ**))[56].

نخلصُ إلى أنَّ العبارةَ تكونُ ذات معنى إذا أمكنَ أنْ نستخلصَ مِنْهَا عباراتٍ **بروتوكوليةً** يُمكنُ التَّثبتُ مِنْهَا، أمَّا في حال تعذرِ استخلاصِ تِلكَ العباراتِ عُدتْ عباراتٍ خاليةً مِنَ

المعنى. حتَّى مَعَ هذه الصِّيغةِ الّتي يغلبُ عليها الطَّابعُ المنطقيُّ مازلنا أمامَ المنطلقِ الفلسفيِّ التَّجريبيِّ الَّذي يرهنُ المعنى بالمحتوى الواقعيِّ، **فالجُملُ المُلاحظيةُ** تربطُ معنى الكلمةِ بالمحتوى الإدراكيِّ الحسيِّ، يقولُ **كارناب** مؤكداً عَلَى ذلِكَ: ((فلكي تستحوذَ الكلمةُ عَلَى معنى، لا شيء أقلَّ مِنْ معيارِ تطبيقها يكفي، ولا شيء أكثرَ مِنَ ذلِكَ يتعينُ توفرُهُ. المعنى مُتضمنٌ في المعيارِ بشكلٍ مُستترٍ، وكُلُّ ما يتوجبُ فعلُهُ هو جعلُهُ صريحاً))[57]. يتحدَّدُ معنى الكلمةِ من طريقةِ تطبيقِها، فإذا كانتْ مُمكنةَ التَّطبيقِ عُدت كلمةٌ ذات معنى، حيث يضمنُ معيارُ التّطبيقِ أنَّ معنى الكلمةِ يُمكنُ إدراكُهُ والتثبتُ مِنْهُ واقعياً.

وحتّى تتضحَ أكثرَ معالمُ نظريةِ المعنى عِنْدَ **كارناب** كان لابُدَّ مِنَ التّطرقِ إلى مفهومِ الواقعةِ عِنْدَهُ، عَلَى اعتبارِ أنّ معنى الكلمةِ يتحدَّدُ عبرها: ((عِنْدَمَا نستخدمُ كلمةَ "واقعةٍ" سنعني بِهَا المعنى الجزئيَّ، حتَّى نُميزَهَا بوضوحٍ عَنِ القضايا الكُليةِ، سنطلقُ عَلَى مثلِ هذه القضايا الكُليةِ اسمَ "قوانين، حتَى عِنْدَمَا تكونُ هذه القضايا أوليةً مثلَ قانونِ التَّمددِ الحراريِّ أو أكثر أوليةٍ مثل القضيةِ "كُلُّ الغربانِ سوداء"))[58]. لِفهمِ المُرادِ بالواقعةِ كانَ مِنَ الضَّروريِّ وضعُ هذا الفهمِ في سياقٍ معرفيٍ يُساعدُ عَلَى تحديدِ معناه، يُمكنُ القولُ إنَّ مفهومَ الواقعةِ يتحدَّدُ عبرَ الخطابِ العلميِّ؛ الّذي يُقدمُ مجموعةً مِنَ القضايا الوصفيةِ في صورةِ قوانين علميةٍ كُليةٍ، يتمُّ التَّثبتُ مِنْ صحتِها بالاعتمادِ عَلَى وقائعٍ جزئيةٍ تُشيرُ إلى أحداثٍ بعينِهَا: ((الوقائعُ إنَّما هيَ أحداثٌ جزئيةٌ. "قمتُ هذا الصَّباحَ بتوصيلِ تيارٍ كهربيٍ في المعملِ، وذلِكَ مِنْ خلالِ سلكٍ مُوصلٍ لِلتيارِ إلى جسمٍ مِنْ حديدٍ، ووجدتُ أنَّ جسمَ الحديدِ أصبحَ مُمغنطاً". تلكَ واقعةٌ. إذا لم أكنْ خدعتُ نفسي بطريقةٍ ما))[59]. إذا حصلَ وأنْ توافقت العباراتُ الكُليةُ مَعَ الوقائعِ الجزئيةِ عُدتِ القوانينُ العلميةُ ذاتَ معنى وصادقة، أمّا في حالِ تعذرَ وجودُ مثلِ هذه الوقائعِ عُدتِ القوانينُ العلميةُ خاليةً مِنَ المعنى وباطلةً.

مِمَّا سبق، نخلصُ إلى أنّ نظريةَ المعنى الوضعيةِ ظلتْ تلتزمُ بالمعاييرِ الفكريةِ الَّتي سبق وتمّ تأسيسُهَا مَعَ المذهبِ التّجريبيِّ الإنجليزيِّ، فمعنى الكلمةِ أو العبارةِ في الخطابِ الوضعيِّ المنطقيِّ يتحدَّدُ في النِّهايةِ بالمحتوى أو الشُّحنةِ الواقعيةِ لِلكلمةِ، فإذا توفر لِلكلمةِ محتوى واقعيٌ عُدتْ ذاتَ معنى، أمّا في حالِ تعذرَ الحصولُ عَلَى مثلِ هذا المحتوى عُدتْ خاليةً مِنَ المعنى.

حتّى مَعَ تبني الوضعيةِ لمعيارِ التّحليلِ المنطقيِّ ظلَّ المحتوى الواقعيُّ لِلكلمةِ هو المعيارُ الفصلُ الَّذي يُحدِّدُ معنى الكلمةِ. انَّ استعانةَ الوضعيةِ بالمنطقِ كانَ لِضروراتٍ منهجيةٍ،

فهو مَنْ سيزودُ الفلسفةَ بالتَّقنياتِ الَّتي ستُمكنُهَا مِنْ تحديدِ معنى الكلماتِ أو العباراتِ.

عبرتْ نظريةُ المعنى الوضعيةِ عَنِ التّطابقِ بينَ الفكرِ مِنْ جهةٍ مَا هو مُمثلٌ في طريقةِ تفكيرِ العُلماءِ وبينَ اللغةِ، لهذا، حرصَ الوضعيونَ على ضرورةِ أنْ تكونَ لغتُنَا دقيقةً دقةَ العُلماءِ، خاصةً إذا أُخذَ بعينِ الاعتبارِ أنَّ نظريةَ الفكرِ الَّتي تركنُ إليها الوضعيةُ مستوحاةٌ مِنْ طريقةِ التَّفكيرِ العلميِّ، فـ **لوك وهيوم** هُما مَنْ نظَّرَ لِلعلمِ في بداياتِهِ في العصورِ الحديثةِ، ومَعَ تطورِ العلمِ والفلسفةِ تطورتِ التَّصوراتُ الفلسفيةُ الَّتي عُنيتْ برسمِ العلاقةِ بينهُمَا، ولعلَّ مِنْ أهمِهَا في هذا السِّياقِ نظريةُ المعنى الوضعيةِ الَّتي انتهتْ إلى أنّ معنى الكلمةِ يتحدَّدُ بالواقعةِ الَّتي تُقابلُها، وهو مَا يتوازى مَعَ قولِ العُلماءِ إنّ صدقَ القانونِ العلميِّ مُتوقفٌ عَلَى وجودِ واقعةٍ جزئيةٍ تُدلِّلُ عَلَى صدقِهِ.

■ **الهوامش**

1. مور، أي جي، **كيف يرى الوضعيون الفلسفة**، ترجمة: نجيب الحصادي، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، 1994م: ص. 5.
2. ماجي، براين، **رجال الفكر، مقدمة للفلسفة الغربية المُعاصرة**، ترجمة: نجيب الحصادي، ط1، منشورات جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا: ص. 245.
3. ريشنباخ، هانز، **نشأة الفلسفة العلمية**، ترجمة: فؤاد زكريا، ط2، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1979م: ص. 95 ـ 96.
4. المصدر السابق. ص. 76.
5. المصدر السابق. ص. 75.
6. كارناب، رودلف، **الأسس الفلسفية للفيزياء**، ترجمة: السيد نفادي، ط1، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1993. ص. 193.
7. ريشنباخ، **نشأة الفلسفة العلمية**. ص. 768
8. المصدر السابق. ص. 78 ـ 79.
9. محمود، زكي نجيب، **نحو فلسفة علمية**، ط2، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1980. ص. 35.
10. ريشنباخ، **نشأة الفلسفة العلمية**. ص. 224.
11. المصدر السابق. ص. 79.
12. مور، **تاريخ حركة الوضعية المنطقية**، نقلاً عن كتاب: **كيف يرى الوضعيون الفلسفة**. ص. 30.
13. محمود، **نحو فلسفة علمية**. ص. 34.
14. مور، **تاريخ حركة الوضعية المنطقية**، نقلاً عن كتاب: **كيف يرى الوضعيون الفلسفة**. ص. 30.
15. المصدر السابق. ص. 30 ـ 31.
16. ماجي، **رجال الفكر، مقدمة للفلسفة الغربية المُعاصرة**. ص. 247.
17. كارناب، **الأسس الفلسفية للفيزياء**. ص. 9.

18. مور، **تاريخ حركة الوضعية المنطقية**، نقلاً عن كتاب: **كيف يرى الوضعيون الفلسفة**. ص. 42.
19. ماجي، **رجال الفكر، مقدمة للفلسفة الغربية المُعاصرة**. ص. 254 ـ 255.
20. المصدر السابق. ص. 256.
21. مور، **كيف يرى الوضعيون الفلسفة**. ص. 12.
22. ريشنباخ، **نشأة الفلسفة العلمية**. ص. 111.
23. المصدر السابق. ص. 115.
24. المصدر السابق. ص. 224.
25. المصدر السابق، الصفحة ذاتها.
26. الحصادي، نجيب، **قضايا فلسفية**، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ليبيا، 2002. ص. 41 ـ 42.
27. كارناب، **الأسس الفلسفية للفيزياء**. ص. 11.
28. شلك، **نقطة التحول في الفلسفة**، نقلاً عن كتاب: **كيف يرى الوضعيون الفلسفة**. ص. 140.
29. كارناب، **الأسس الفلسفية للفيزياء**. ص. 20.
30. المصدر السابق. ص. 20.
31. محمود، زكي نجيب، **حياة الفكر في العالم الجديد**، ط2، دار الشروق، بيروت، لبنان، 1982. ص. 234.
32. كارناب، **الأسس الفلسفية للفيزياء**. ص. 20.
33. المصدر السابق. ص. 25.
34. مور، **كيف يرى الوضعيون الفلسفة**. ص. 5.
35. شلك، **نقطة التحول في الفلسفة**، نقلاً عن كتاب: **كيف يرى الوضعيون الفلسفة**. ص. 113 ـ 114.
36. زيناتي، جورج، **رحلات داخل الفلسفة الغربيَّة**، ط1، دار المُنتخب العربي، بيروت، لبنان، 1993. ص. 153.
37. كارناب، **الأسس الفلسفية للفيزياء**. ص. 9.
38. ريشنباخ، **نشأة الفلسفة العلمية**. ص. 225.
39. المصدر السابق. ص. 226.
40. المصدر السابق، الصفحة ذاتها.
41. المصدر السابق. ص. 227.
42. المصدر السابق، الصفحة ذاتها.
43. الحصادي، **قضايا فلسفية**، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، بنغازي، ليبيا،2004م: ص. 42.
44. مور، **تاريخ حركة الوضعية المنطقية**، نقلاً عن كتاب: **كيف يرى الوضعيون الفلسفة**. ص. 38.
45. المصدر السابق. ص. 39.
46. ماجي، **رجال الفكر، مقدمة للفلسفة الغربية المُعاصرة**. ص. 254.
47. محمود، زكي نجيب، **حياة الفكر في العالم الجديد**، ط2، دار الشروق، بيروت، لبنان، 1982م: ص. 235.
48. مور، **كيف يرى الوضعيون الفلسفة**. ص. 10 ـ 11.

49. شلك، **نقطة التحول في الفلسفة**، نقلاً عن كتاب: **كيف يرى الوضعيون الفلسفة**. ص. 141 ـ 142.
50. المصدر السابق. ص. 142.
51. المصدر السابق. ص. 142 ـ 143.
52. المصدر السابق. ص. 143.
53. المصدر السابق، الصفحة ذاتها.
54. المصدر السابق. ص. 144.
55. المصدر السابق، الصفحة ذاتها.
56. المصدر السابق. ص. 145.
57. المصدر السابق، الصفحة ذاتها.
58. كارناب، **الأسس الفلسفية للفيزياء**. ص. 19 ـ 20.
59. المصدر السابق، الصفحة ذاتها.